

اليوم.. الذكرى الـ 113 لمولد فؤاد سراج الدين زعيم الوفد

07



العالم يترقب عودة الحرب

02

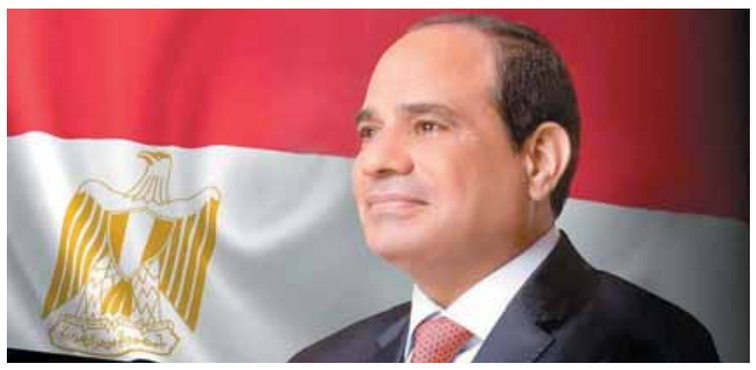


الأسعار تفرض خريطة جديدة لإنفاق الأسر

05

تحويل مخرجات «منتدى 2026» إلى نتائج ملموسة

السيسى: المواطن سيظل محور اهتمام الدولة



وجّه رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسى رسالة الى الشعب المصرى عبر الصفحة الرسمية على الفيسبوك بعنوان «شعب مصر العظيم».

وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسى أن المواطن سيظل محور اهتمام الدولة والغاية الأساسية من تنظيم المنتدى بصورة دورية كل عام، مشددًا على أهمية تحويل مخرجات وتوصيات منتدى ٢٠٢٦ إلى خطوات عملية ونتائج ملموسة تنعكس على حياة المواطنين وتلبى تطلعاتهم.

وقال الرئيس السيسي- إنه فى إطار متابعته لمخرجات منتدى ٢٠٢٦، اعتمد المخطط السنوى المقترح من مجلس الوزراء لمتابعة مختلف القطاعات والقضايا التى تشغل الرأى العام وتمس حياة المواطنين، بما يضمن استمرار الحوار والتواصل المباشر معهم. وأضاف أنه وجّه الحكومة بنشر التوجيهات الصادرة بشأن توصيات المنتدى على الموقع الإلكترونى الخاص به، مصحوبة بخطة زمنية محددة للتنفيذ ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، بما يتيح للمواطنين ومؤسسات الدولة متابعة معدلات التنفيذ والوقوف على ما تحقق من نتائج.

وأوضح الرئيس أنه فى ضوء ما شهدته الجلسة الختامية للمنتدى من طموحات طرحها الشباب، لا سيما مطالب أحد الشباب من ذوى الهمم، وما قدمته النماذج الناجحة من «صناع المستقبل»، وجّه بالتوسع فى برامج إعداد النشء بالأكاديمية الوطنية للتدريب، وإتاحة الفرصة للأطفال والشباب عبر منصة «شباب مصر»، إلى جانب تنظيم لقاءات مع المسئولين للاستماع إلى أفكارهم وتطلعاتهم.

كما وجّه بإبراز النماذج المصرية المتميزة من النابغين والمتفوقين والعباقرة، والتعريف بإنجازاتهم فى الشوارع والميادين والأماكن العامة، وذلك إلى جانب ما تم إقراره بشأن برنامج «دولة الابتكار» للاهتمام بالبحث العلمى ورعاية النابغين. وفى هذا السياق، هنأ الرئيس السيسى الطالبة ميار عثمان بفوزها بجائزة «تحدى القراءة العربى ٢٠٢٦»، متمنيًا لها دوام التقدم والتفوق.

وشملت التوجيهات أيضًا بناء منظومة وطنية مستدامة ومتكاملة لإتاحة الخدمات وتيسير التواصل الرقمى باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى للأشخاص الصم وضعاف السمع، مع توفير برامج للتأهيل المهنى وفرص العمل المناسبة لهم، فضلًا عن إتاحة خدمات التثقيف الدينى بلغة الإشارة.

وفى الشأن الخارجى أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي، بصفته رائد الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات، عن إطلاق النسخة السادسة من الاحتفالية الخاصة بإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات، تحت عنوان «عشرون عامًا على بناء واستدامة السلام: من السياسة إلى التنفيذ»، والتى تقام لأول مرة على مدار شهر كامل خلال الفترة من ١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦، بما يمثل محطة مهمة فى مسيرة العمل الإفريقى المشترك.

وأشار الرئيس إلى أن إحياء الذكرى العشرين لاعتماد سياسة الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات يأتى بالتزامن مع الاستعداد للاحتفال باليوبيل الفضى لتأسيس الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٢٧، بما يمثل فرصة لتأكيد أهمية العمل الإفريقى المشترك وتعزيز روح التضامن بين دول القارة تجاه قضاياها، وفى مقدمتها دعم السلام والأمن والاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات. وأشاد الرئيس بجهود مفوضية الاتحاد الإفريقى ومركز الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات بالقاهرة، فى دعم المؤسسات الوطنية وبناء القدرات بدول القارة، مؤكدًا ضرورة مضاعفة هذه الجهود وزيادة التمويل المخصص للبرامج والمشروعات ذات الصلة، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التى تحقق أثرًا سريعًا ومباشرًا فى حياة المواطنين.

وجدد الرئيس السيسى التزام مصر بمواصلة جهودها لدعم هذا الملف، مشيرًا إلى استضافة مدينة أسوان النسخة السادسة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين بنهاية شهر نوفمبر الجاري، باعتباره منصة متكاملة لتعزيز الترابط بين السلم والأمن والتنمية، وتجسيدًا للرؤية المصرية الرامية إلى دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية وتطوير الأدوات اللازمة لتنفيذ سياسة الاتحاد الإفريقى بصورة أكثر فاعلية واستجابة للاحتياجات الفعلية والآنية للمجتمعات الإفريقية.

وأكد الرئيس ضرورة أن ترتكز جهود إعادة الإعمار والتنمية على الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية للمجتمعات، بما يضمن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاكتفاء بالتعامل مع تداعياتها، مشددًا على أهمية التنسيق الفاعل بين مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة، وفى مقدمتهم الشباب والمرأة والقطاع الخاص. وأوضح أن القطاع الخاص يمثل شريكًا أساسيًا فى جهود التعافى الاقتصادى والتنموى ومحركًا رئيسيًا للنمو، لما يمتلكه من قدرات على ضخ الاستثمارات وتنشيط الإنتاج وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية، بما يدعم مسارات التعافى ويعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة فى الدول الخارجة من النزاعات.

وأكد الرئيس السيسى على مواصلة العمل، بصفته رائد الاتحاد الإفريقى لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات، جنبًا إلى جنب مع القادة الأفارقة ومفوضية الاتحاد الإفريقى والشركاء الإقليميين والدوليين ومختلف أصحاب المصلحة، من أجل تحويل التحديات الأمنية الراهنة إلى فرص حقيقية للاستقرار والسلام والتنمية المستدامة، بما يسهم فى تحقيق أهداف أجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

خمسة جنيهات

رئيس حزب الوفد
د. السيد البدوى شحاتة

رئيس مجلس الإدارة
د. خالد قنديل

٨ صفحات

alwafd

الحق فوق القوة.. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصرى

الإثنين ٢ نوفمبر ٢٠٢٦ - ٢٢ جُمادى الأولى ١٤٤٨ هـ - ٢٣ بابة ١٧٤٢ق

العدد ١٢٤٠٥ - السنة الأربعون

مليار دولار تمويل البنك الدولى لـ«ازدهار مصر»

كتب - عبدالرحيم أبوشامة:

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الجديدة، أمس، مراسم توقيع اتفاق تمويل من البنك الدولى فى إطار المرحلة الثانية من برنامج تمويل سياسات التنمية (DPF)، التابع لبرنامج «بناء القدرة على الصمود وإيجاد الفرص وتعزيز الثروة لازدهار مصر واستقرارها»، بحضور الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية.

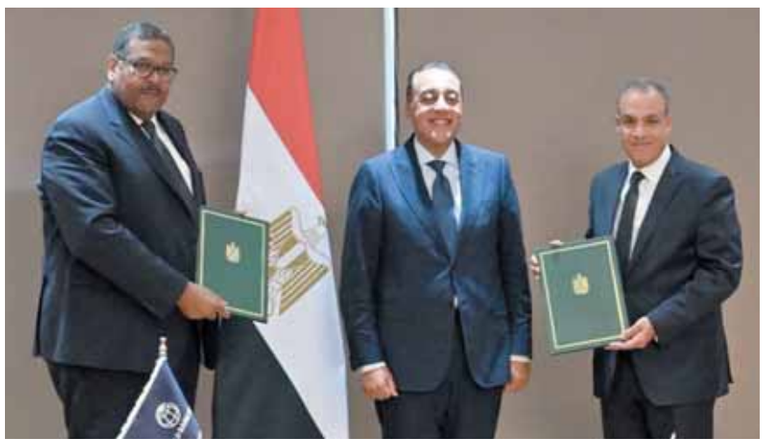
ووقع الاتفاق الدكتور بدر عبدالعاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، محافظ مصر لدى البنك الدولي، والوليد العتباني، المدير الإقليمى للبنك الدولي.

يأتى هذا الاتفاق، فى إطار جهود وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج لتنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بشأن تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وحشد التمويلات الإنمائية اللازمة لدعم قدرة الاقتصاد المصرى على الصمود وتعزيز تنافسيته، فضلًا عن دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الخضراء، وتهيئة بيئة استثمارية مواتية لخلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ويستهدف البرنامج دعم جهود الدولة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز قدرة الاقتصاد الكلى على مواجهة الصدمات الخارجية، ودفع مسار التحول الأخضر، وذلك من خلال حزمة من الإصلاحات الهيكلية التى تستهدف تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وإزالة المعوقات أمام الاستثمار الخاص والنمو، وترسيخ قواعد المنافسة العادلة، فضلًا عن رفع كفاءة تعبئة الإيرادات المحلية وخفض تكلفة التمويل التى تتحملها الحكومة.

وتتضمن المرحلة الثانية من برنامج تمويل سياسات التنمية مجموعة من الإصلاحات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تستهدف فى مقدمتها توسيع قاعدة المستفيدين من برنامجى «تكافل وكرامة»، وتحسين منظومة رصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتطوير أسواق اعتمادات الكربون، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة المالية لقطاعى الكهرباء والمياه، بما يدعم جهود الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويعزز قدرتها على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة مجموعة البنك الدولى كان قد وافق، فى مايو ٢٠٢٦، على إتاحة التمويل بقيمة إجمالية تبلغ مليار دولار أمريكى فى إطار البرنامج، بما يتسق مع إطار الشراكة الاستراتيجية بين مصر ومجموعة البنك الدولى للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧، ويعكس استمرار الشراكة بين الجانبين؛ لدعم أولويات التنمية والإصلاح الاقتصادى فى مصر.



«مدبولى» يشهد مراسم توقيع اتفاق تمويل البنك الدولى

ويعكس النجاح فى حشد هذا التمويل ثقة البنك الدولى وشركاء التنمية فى الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التى تنفذها الدولة المصرية، وفى مقدمتها وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبرنامج الطروحات الحكومية، واستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، والتى أسهمت فى دفع جهود التنمية وتحقيق تقدم ملموس فى عدد من المجالات ذات الأولوية، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصرى على الصمود فى مواجهة التحديات والأزمات العالمية الراهنة، ويدعم مساره نحو تحقيق نمو اقتصادى مستدام وشامل.

تجدر الإشارة إلى أنه تم على هامش التوقيع، استعراض عدد من الوثائق التاريخية من كنوز أرشيف وزارة الخارجية، أمام الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء؛ ذات الصلة بالتعاون بين الدولة المصرية ومجموعة البنك الدولي، وأبرزها وثيقة الاتفاق التأسيسى للبنك الدولى بتوقيع مصر، وأول اتفاق ثنائى بين مصر والبنك عام ١٩٥٩، وكذا وثيقة إعادة افتتاح قناة السويس الموقعة بين مصر ومجموعة البنك الدولي، بما يعكس عمق العلاقات الممتدة والشراكة الاستراتيجية بين الحكومة المصرية ومجموعة البنك الدولي، والتعاون المستمر فى مختلف المجالات التى تخدم الاقتصاد المصرى، وتدعم جهود التنمية المستدامة.

انطلاقة جديدة لبوابة الوفد..

خالد قنديل يصدر قرارًا بتعيين علاء العطار رئيسًا للتحرير



د. خالد قنديل



علاء العطار

فى إطار رؤية شاملة لتطوير المنظومة الإعلامية والصحفية لمؤسسة الوفد، واستعادة حضورها التاريخى ومكانتها فى المشهد الصحفى المصرى، أصدر الدكتور خالد قنديل، رئيس مجلس الإدارة، قرارًا بتعيين الكاتب الصحفى علاء العطار رئيسًا لتحرير بوابة الوفد الإلكترونية، ضمن خطوات تستهدف إحداث نقلة نوعية فى الأداء التحريرى والرقمى للمؤسسة. ويأتى القرار فى سياق الرؤية التطويرية التى بدأ الدكتور خالد قنديل تنفيذها، والرامية إلى إعادة صياغة مستقبل المنظومة الإعلامية للوفد، وتعزيز قدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة فى صناعة الصحافة، من خلال الاعتماد على الكفاءات المهنية والخبرات الصحفية القادرة على الجمع بين عراقة المؤسسة ومتطلبات الإعلام الحديث. وتستند هذه الرؤية إلى ما تمتلكه مؤسسة الوفد من تاريخ صحفى وإعلامى عريق، باعتبارها إحدى المؤسسات ذات الحضور البارز فى تاريخ الصحافة المصرية، مع العمل على توظيف الأدوات التكنولوجية الحديثة وتطوير آليات إنتاج المحتوى الصحفى، بما يعزز قدرتها على المنافسة فى الفضاء الرقمى، ويوسع قاعدة انتشارها وتأثيرها لدى مختلف شرائح الجمهور.

ويمثل اختيار علاء العطار لرئاسة تحرير البوابة أحد ملامح هذه المرحلة، بالنظر إلى ما يمتلكه من خبرات مهنية وإدارية واسعة اكتسبها عبر مسيرة حافلة فى عدد من المؤسسات الصحفية الكبرى، حيث سبق أن تولى رئاسة تحرير مجلة الأهرام العربى، ورئاسة تحرير بوابة الأهرام الإلكترونية، كما شغل منصب مدير تحرير جريدة الشروق، وسبق له العمل سكرتيرًا لتحرير مجلة زهرة الخليج الإماراتية، فضلًا عن عضويته السابقة بمجلس نقابة الصحفيين المصريين. وتجمع المسيرة المهنية للعطار بين خبرات الصحافة المطبوعة والإلكترونية، وإدارة غرف الأخبار، والتعامل مع تحديات التحول الرقمى، وهى خبرات تتوافق مع طبيعة المرحلة الجديدة التى تستعد لها بوابة الوفد، فى ظل التوجه نحو تطوير المحتوى الصحفى وتعزيز معايير الجودة والمهنية وسرعة التغطية الإخبارية.

ومن المنتظر أن تشهد بوابة الوفد خلال المرحلة المقبلة خطوات تستهدف تحديث منظومة العمل التحريرى، وتطوير آليات النشر والتفاعل مع الجمهور، وتوسيع نطاق المحتوى الرقمى، ويشكل قرار تعيين علاء العطار رئيسًا للتحرير خطوة ضمن مسار التطوير الذى تتبناه إدارة المؤسسة، فى محاولة للجمع بين أصالة مدرسة الوفد الصحفية وأدوات المستقبل الرقمى.

«الكهرباء»: تخفيض 30% على استهلاك العدادات الكودية

كتبت - إلهام حداد:



بدأت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة من أول نوفمبر تطبيق تخفيض بنسبة ٣٠٪ على مقابل استهلاك الكهرباء لأصحاب العدادات الكودية المستحقين تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية وتوصيات ومخرجات منتدى مصر ٢٠٢٦ فى خطوة تستهدف تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين ومنحهم فرصة جديدة لتوفيق أوضاع العقارات والمبانى المخالفة واستكمال إجراءات التصالح. يأتى القرار بعد موافقة مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى على منح مستخدمى العدادات الكودية التى تم تركيبها قبل عام ٢٠٢٤ ولم يستكملوا إجراءات التصالح فى مخالفات البناء، تخفيضًا بنسبة ٣٠٪ من قيمة محاسبة استهلاك الكهرباء لمدة ستة أشهر على أن تتحمل الدولة التكلفة المالية للتخفيض المقدرة بنحو ٣ مليارات جنيه.

ووفقًا لآلية التطبيق الجديدة، ينخفض سعر محاسبة الكيلووات ساعة من ٢,٧٤ جنيه إلى نحو ١,٩٢ جنيه بفارق يصل إلى ٨٢ قرشًا فى كل كيلووات وهو ما يمثل تخفيفًا مباشرًا للأعباء التى تحملها أصحاب العدادات الكودية خلال الفترة الماضية خاصة بعد إخضاعهم للمحاسبة بالسعر الموحد بعيدًا عن شرائح الاستهلاك المنزلية المعتادة.

وكشفت مصادر بقطاع الكهرباء، عن أن التخفيض بدأ تطبيقه بالفعل من أول نوفمبر على العدادات المستحقة من خلال تحديث منظومة المحاسبة والشحن دون حاجة المواطنين إلى التوجه لشركات توزيع الكهرباء أو تقديم طلبات جديدة أو إعادة شحن الكروت من خلال مراكز الخدمة، حيث يتم احتساب السعر الجديد تلقائيًا وفقًا للقواعد المنظمة للقرار. وتستهدف هذه التيسيرات أصحاب العدادات الكودية القديمة التى تم تركيبها قبل الأول من يناير ٢٠٢٤ ممن تنطبق عليهم شروط القرار وتمنحهم مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعهم القانونية والتقدم بإجراءات التصالح بما يحقق التوازن بين تحصيل مستحقات الدولة ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وتتحمل الدولة نحو ٣ مليارات جنيه قيمة التخفيض المقرر فى رسالة تستهدف تخفيف الضغوط عن المواطنين، وإتاحة الفرصة أمام أصحاب العقارات المخالفة لتقنين أوضاعهم بدلًا من استمرار تحملهم أعباء المحاسبة بالسعر الموحد المرتفع.

وأكد الدكتور أحمد الشناوى، خبير الطاقة الكهربائية، أن التحدى يبقى أمام شركات توزيع الكهرباء فى ضمان وصول التخفيض إلى جميع المستحقين دون أخطاء فى منظومة الشحن والمحاسبة مع ضرورة توضيح شروط الاستفادة والرد على استفسارات المواطنين حتى لا يفاجأ المشترك بخصم بالسعر القديم أو استمرار تحميله قيمة الاستهلاك دون تطبيق التخفيض المقرر.

وأوضح الشناوى أن القرار لا يمثل مجرد خفض فى سعر الكيلووات، وإنما فرصة لمدة ستة أشهر أمام ملايين المواطنين لتوفيق أوضاعهم، وهو ما يتطلب متابعة دقيقة من وزارة الكهرباء وشركات التوزيع لضمان التنفيذ الكامل وتحقيق الهدف من التيسيرات الجديدة.

نقص إمدادات الطاقة عالميًا ينذر بموجة ارتفاعات جديدة

كتب - محمد علام:

حذر المهندس مدحت يوسف، نائب رئيس هيئة البترول الأسبق وعضو شعبة التعدين والبترول بالغرفة التجارية، من تصاعد الأعباء الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعى المسال عالميًا.

وأوضح يوسف أن ارتفاع أسعار الغاز عالميًا يفرض أعباء إضافية على الاقتصاد، حيث يصل سعر المليون وحدة حرارية بريطانية إلى نحو ٢٦ دولارًا وفق مؤشر TTF الهولندي، وهو مؤشر للسعر الاستيرادى لمصر، بينما يقدر متوسط تكلفة مزيج إمدادات الغاز فى مصر بنحو ١٦ دولارًا، نتيجة الاعتماد على الإنتاج المحلى وحصة الشركاء الأجانب والغاز المستورد عبر خطوط الأنابيب وشحنات الغاز المسال. وتكمن المشكلة فى أن الدولة تبيع الغاز لبعض القطاعات بأسعار تقل كثيرًا عن متوسط تكلفة توفيره، حيث يصل سعر توريده لقطاع الكهرباء إلى ٣,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية، ما يعنى تحمل الدولة فارقًا كبيرًا بين تكلفة تدبير الغاز وسعر بيعه محليًا، وهو ما يزيد أعباء الدعم ويطرح تساؤلات حول استدامة منظومة تسعير الطاقة.

وأكد يوسف أن أسواق الطاقة العالمية تواجه ظروفًا شديدة التعقيد، نتيجة نقص إمدادات وقود الديزل وتوقف عدد من مصافى التكرير فى الخليج وروسيا، إلى جانب تراجع قدرات التكرير فى أوروبا، فضلًا عن توقف إمدادات الغاز المسال من بعض دول الخليج وعدم اعتماد أوروبا على الغاز الروسى فى ظل تداعيات الحرب الأوكرانية.

وأضاف أن هذه التطورات تنذر بارتفاعات قياسية فى أسعار الغاز الطبيعى المسال والديزل خلال فصل الشتاء المقبل فى أوروبا، مع احتمالات استمرار الضغوط السعرية لفترات أطول، بما ينعكس على تكلفة الطاقة فى الدول المستوردة، وفى مقدمتها مصر.

ولفت الخبير البترولى إلى أن الإنتاج المحلى يغطى أقل من نصف الاحتياجات خلال فصل الصيف، ويقترب من نصف الاستهلاك خلال الشتاء، الأمر الذى يعزز الاعتماد على الاستيراد لتأمين احتياجات السوق، ويجعل الاقتصاد المصرى أكثر تأثرًا بتقلبات الأسعار العالمية.



وأكد يوسف أن التحدى الأكبر يتمثل فى الفجوة بين تكلفة تدبير الغاز وأسعار بيعه للقطاعات المختلفة، موضحًا أن قطاع الكهرباء، باعتباره المستهلك الأكبر، يحصل على الغاز بسعر ٣,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية، فى إطار دعم الدولة للمواطنين وتخفيف أعباء فاتورة الكهرباء.

وفى المقابل، تختلف أسعار توريد الغاز للأنشطة الصناعية، حيث يصل سعره لقطاع الأسمنت إلى ١٤ دولارًا، بينما يبلغ ٧,٧٥ دولار لقطاعات الحديد والصلب والأسمدة غير الأزوتية، ويصل إلى ٨,٥ دولار للمليون وحدة حرارية كحد أقصى للأسمدة الأزوتية، مع وجود معادلات سعرية واتفاقيات خاصة لبعض الشركات. وأشار إلى أن الدولة تواجه معادلة صعبة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة مستقرة للمستثمرين، الذين يطالبون غالبًا بتثبيت أسعار الطاقة، وبين ضرورة ترشيد أعباء الدعم وتأمين احتياجات السوق المحلية.

واختتم يوسف بالتأكيد على أن الحل الاستراتيجى لتقليص فاتورة استيراد الغاز يتمثل فى تحقيق اكتشافات غازية عملاقة تغطى فجوة الإنتاج المحلي، وتحد من الاعتماد على الواردات ونزيف العملة الأجنبية.

تزامنًا مع بدء التداول على أسهمه

«بنك القاهرة» يبدأ رحلته فى البورصة على إيقاع خسائر جماعية

كتب - د. صلاح الدين عبدالله:

تزامنًا مع بدء التداول على بنك القاهرة اليوم «الاثنين» بالبورصة، تراجعت المؤشرات خلال جلسة تعاملات أمس «الأحد» بصورة جماعية وسط ضغوط بيعية قادها المستثمرون الأجانب والعرب. خسر رأس المال السوقى للأسهم ٥ مليارات جنيه، ووصلت القيمة السوقية للأسهم إلى مستوى ٣,٨٩٧,٥ تريليون جنيه. على صعيد المؤشرات، تراجع مؤشر إيجى أكس ٣٠ الذى يقيس أداء أنشط ثلاثين شركة بنسبة ١,٧٢٪ وليصل إلى مستوى ٤٨٧٤٤ نقطة.

كما شهد مؤشر إيجى إكس ٧٠، المعنى بمتابعة أداء الأسهم الصغيرة والمتوسطة، هبوطًا بنسبة ٠,٦٨٪، مغلقًا عند مستوى ١٦٦٦٥ نقطة. فى المقابل، سجل مؤشر إيجى إكس ١٠٠، الأوسع نطاقًا، والذى يضم أسهم مؤشرى إيجى إكس ٣٠ وإيجى إكس ٧٠، تراجعًا بنسبة ١٪، ليصل إلى مستوى ٢٢٤١٠ نقطة عند الإغلاق.

أما على صعيد تعاملات المستثمرين، فقد غلب الطابع الشرائى على تعاملات المصريين محققين صافى مشتريات ١٣٠ مليون جنيه، فى حين اتجه المستثمرون الأجانب والعرب للبيع... وجاء ذلك وسط تداولات بلغت قيمتها ٧,٢ مليار جنيه. سجل طرح بنك القاهرة بالبورصة المصرية إقبالًا كبيرا من المستثمرين ونجح فى استقطاب نحو ٤١ ألف مستثمر، من بينهم قرابة ٤٠ ألف مستثمر ضمن شريحة الطرح العام، فى مشهد يعكس حجم الاهتمام الذى حظى به الطرح.

كشفت مصادر خاصة لـ«الوفد» عن أن عدد شركات السمسرة التى تلقت طلبات المستثمرين بلغ نحو ١١١ شركة، بما يعكس اتساع قاعدة المشاركة وحجم الإقبال على الاكتتاب. وأضافت المصادر أن بنك القاهرة اعتلى صدارة أكبر الطروحات التى شهدتها البورصة المصرية على مدار تاريخها، بعدما بلغت القيمة الإجمالية للطرح نحو ٣٦,٣٧ مليار جنيه، ليصبح الأضخم فى تاريخ سوق المال المصرى من حيث القيمة بالعملة المحلية. شهدت رحلة طرح بنك القاهرة العديد من المفارقات، إذ شهدت على مدار السنوات الماضية محطات عديدة، كان أبرزها خلال صيف عام ٢٠٢٥، عندما تعثرت مفاوضات استحواذ «بنك الإمارات دبى الوطني» على كامل أسهم البنك، بسبب الخلاف حول التسعير، بعدما تباينت وجهات النظر بين الطرفين بشأن القيمة النهائية للصفقة.

سعر النسخة فى الخارج
الكويت 300 فلس - السعودية 3 ريالات - الإمارات العربية المتحدة 4 دراهم - سلطنة عمان 300 بيسة - الجمهورية اليمنية 30 ريالاً - المملكة المتحدة 1 استرلينى - تونس 800 دينار

العالم يترقب عودة الحرب

صدمة استخباراتية فى تل أبيب.. وطهران تضع قوات بريطانية على قائمة الإرهاب



نتنياهو



كتبت - منار السويفى:

كشفت أمس القناة الثانية عشر العبرية «كان» عن ضابط فى قوات الاحتلال الإسرائيلى يعمل لصالح عملاء إيرانيين لأكثر من عام، ونقل إليهم العديد من المعلومات والبيانات الحساسة.

وأشارت إلى أن العملاء الإيرانيين عرضوا عليه حتى الانتقال إلى طهران، يأتى ذلك فى الوقت الذى قالت فيه القناة ان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أجرى اتصالا هاتفيا، مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، وقد جرى الاتصال فى ظل استعدادات أمريكا لتجديد الهجمات على إيران، وذلك من أجل تنسيق المواقف مع حليفتها فى الشرق الأوسط.

وأكد موقع «روتر» العبرى ان محاولات نتنياهو لإشعال حرب قبل الانتخابات أُحبطت، لكنه لم يستسلم حتى اللحظة الأخيرة. وعندما أدرك أنه لن يكون هناك هجوم جوى، بحث عن طريق بديل.

وحملت افتتاحية صحيفة «هآرتس» العبرية عنوانا : على المعارضة الإسرائيلية أن تقول لنتنياهو: «كفى حديثا عن إيران». ولا ينبغى للجمهور أن يدفع مجددا ثمنا باهظًا من أجل حرب تفتقر إلى هدف استراتيجى واضح، تشوبها الحسابات السياسية لنتنياهو، الذى قد يلجأ إلى هذا الخيار للبقاء فى السلطة، مهما كانت التكلفة.

وحذرت إيران من أن أى حرب جديدة مع الولايات المتحدة قد تكون أطول من السابقة، وقال المتحدث باسم الجيش الإيرانى محمد أكرمى نيا: «إن أى حرب فى المستقبل قد تستمر أطول من الحرب السابقة، ولن يكون الرئيس الأمريكى فى موقع يتيح له فرض توقيت انتهائها أو شروط إنهائها»، بحسب ما نقل التلفزيون الرسمى الإيرانى. وكان ترامب قد أكدأن الولايات المتحدة دمرت جزءا كبيرا من القدرات العسكرية الإيرانية لكن ما زال عليها التعامل مع هدف أو هدفين، من بينهما موقع يُشتبه فى كونه منشأة نووية.

وأعلن وزير الدفاع الإيرانى، مهرداد أخلاقى، أن وزارته تواصل بحزم تعزيز الجاهزية القتالية الذكية وتنفيذ استراتيجية الرد الفورى والفعّال والمتناسب على أى تهديد، فى أى مكان ودون قيود جغرافية.

وحدد أخلاقى أبرز محاور عمل وزارة الدفاع، وتشمل «تسريع دورة تصميم وإنتاج وتوفير المعدات والأسلحة الدفاعية، وتعزيز البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية، ورفع قدرات الدعم المقدمة للقوات المسلحة».

كما شدد على أن «أى اعتداء سيواجه برد متناسب وحاسم ومؤثر، ولن تكون الجهات التى تطلق التهديدات هى من يحدد نطاق الرد الدفاعى الإيرانى أو توقيته أو تداعياته».

واختتم رسالته قائلًا: «لن تفاجأ إيران بالتهديدات، ولن تتوقف أمام الضغوط، ولن يكون مسار تقدمها العلمى والتكنولوجى مرهونًا بحسابات الآخرين وإرادتهم».

وكان ترامب قد أعلن أن إيران ترغب فى التوصل إلى اتفاق مع واشنطن، لكنه رفض استبعاد استئناف العمليات العسكرية هذا الأسبوع، وقال:» إنهم يريدون إبرام اتفاق، وسنرى ما إذا كانوا سيتوصلون إليه»

ورفض ترامب الإفصاح عما إذا كانت الولايات المتحدة ستعود إلى العمليات العسكرية ضد إيران فى وقت مبكر من الأسبوع الجارى، قائلًا: «لن أخبركم بذلك».

وأكد ترامب، أن الولايات المتحدة تمكنت من القضاء على جزء كبير من القدرات العسكرية الإيرانية، مشيرًا إلى أن واشنطن ما تزال بحاجة للتعامل مع هدف أو هدفين.

وقال ترامب: "لقد شللنا قدرتهم النووية، لكن ما يزال يتعين علينا التعامل مع موقع أو موقعين، ويمكننا القيام بذلك خلال ١٠ دقائق فقط»، وأضاف:» يمكنكم النظر إلى موقع جبل الفأس، ويتوجب علينا التعامل معه. يمكننا إنجاز ذلك بأكمله بسرعة بالغة».

ولم يحسم الرئيس الأمريكى قراره بشأن استئناف العمليات العسكرية ضد إيران، وفق ما أكده وزير الخارجية، ماركو روبيو، وأوضح روبيو أنه لا يعرف ما إذا كان هناك إطار زمنى محدد للمحادثات التى تقودها قطر بهدف تسوية الأعمال العدائية بين البلدين، فى وقت تتواصل فيه الجهود الدبلوماسية لتجنب تجدد المواجهة.

وجاءت هذه التصريحات بعدما أصدر المرشد الأعلى الإيرانى، مجتبى خامنئى، توجيهات للقوات المسلحة بالرد الفورى والفاعل على أى تهديد، دون قيود جغرافية، مؤكدًا أن إيران ستحدد بنفسها توقيت وظروف إنهاء أى هجمات عسكرية أو عمليات جديدة تستهدفها.

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، تصنيف جهازى البحرية والقوات الجوية البريطانيين منظمتين إرهابيتين واعتبار جهاز الاستخبارات البريطانى جهة معادية، فى خطوة قالت إنها تأتى ردًا على ما وصفته بالأعمال العدائية البريطانية ومشاركة لندن فى الحرب على إيران.

وقالت الوزارة، فى بيان اطلعت عليه وكالة شفق نيوز، إن هذه الإجراءات اُتخذت استنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، وبموجب القوانين الإيرانية، ردًا على ما عدّته مشاركة بريطانية فى الحرب على إيران، فضلًا عن قرار لندن إدراج الحرس الثورى ضمن الجهات الخاضعة لقانون مكافحة التهديدات الأمنية للدولة.

وأضافت أن تصنيف البحرية الملكية وسلاح الجو الملكى البريطانى يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من تاريخ نشر البيان، محذرة من أن الحكومة البريطانية ستكون مسؤولة عن تداعيات هذه الإجراءات.

ويأتى القرار فى سياق تصاعد التوتر بين طهران ولندن، بعدما أعلنت الحكومة البريطانية فى يوليو الماضى إخضاع الحرس الثورى الإيرانى لإجراءات قانونية بموجب قانون مكافحة التهديدات الأمنية للدولة، متهمة جهات مرتبطة به بالضلوع فى أنشطة تهدد الأمن البريطانى، بينها توجيه جماعات لتنفيذ هجمات فى أوروبا.

وردت طهران حينها باستدعاء السفير البريطانى، محذرة من أن الخطوة لن تمر من دون رد. كما سبق لإيران أن أعلنت، فى فبراير الماضى تصنيف القوات البحرية والجوية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى منظمات إرهابية، ردا على إدراج الاتحاد الحرس الثورى على قائمته للإرهاب.

اختبار مصيرى فى حلبة الكنيست الممزق

الأحزاب العربية بين فخ الائتلاف وطوق النجاة



إبادة فى غزة وحصار فى الضفة المحتلة

تقرير: سحر رمضان

يشتد الصراع بين معسكرى بنيامين نتنياهو وجادى آيزنكوت؛ حيث تظل مواقف الأحزاب العربية ركنًا مفصليًا فى رسم ملامح المشهد الحكومى القادم، لا سيما فى ضوء الاشتراطات الأربعة الحازمة التى وضعها آيزنكوت كمعيار لأى تحالف. وترتكز شروط آيزنكوت الأربعة على: الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية وديمقراطية»، والالتزام التام بقيم إعلان استقلالها، والموافقة على فرض الخدمة الإلماسية على الجميع بلا استثناء، بالإضافة إلى إعلان حركة حماس «منظمة إرهابية» والإقرار بضرورة إنهاء قدراتها فى قطاع غزة.

من جانبه، يوضح الناشط فؤاد سلطانى أن رئيس القائمة الموحدة منصور عباس أبدى جهوزية تامة للمشاركة فى الائتلاف، متقاطعًا مع شروط الأطراف الإسرائيلية. وأشار سلطانى إلى أن عباس قبل سابقًا بالطابع اليهودى للكيان وتنازل عن مصطلح «النكبة». وفى المقابل، بيّن سلطانى أن القائمة المشتركة تفضل خيار الدعم من الخارج لحكومة بديلة عبر مساندة التشريعات دون شغل مقاعد وزارية. ورأى أن آيزنكوت بحاجة ماسة لدعم عباس لتوسيع قاعدته البرلمانية، محذرًا من أن دخول عباس الحكومة يحمله مسؤولية سياسية مباشرة عن القرارات حثيثة لاستمالة الكتل العربية لحسم عقدة الأغلبية البرلمانية. وعلى وقع استعداد عباس للانخراط فى الائتلاف مقابل ثمن وسياسات تثير جدلًا واسعًا، تتجه أطراف فى القائمة المشتركة نحو صيغة الدعم البرلمانى الخارجى للحكومة البديلة، ما يبرز انقسامًا عربيًا حول حدود المشاركة وجدواها السياسية. كما للكونجرس الأمريكى المقررة غدًا الثلاثاء.

وتتضاعف شدة التجاذبات السياسية داخل الحلبة الإسرائيلية حول تشكيل الحكومة الجديدة، فى ظل تقارب محتمل يلوح فى الأفق بين رئيس حزب «يشار» غادى آيزنكوت ورئيس القائمة العربية الموحدة منصور عباس، وتتزامن هذه التحركات مع مساعٍ

«نتائج الانتخابات هى شهادة الوفاة الرسمية لـ«دولة إسرائيل».. ولا تجرؤ أى لجنة على قول الحقيقة الخالصة والقاطعة والمخيفة للجمهور».

بهذا التصريح نقل لنا اللواء احتياط الإسرائيلى يتسحاك بريك المشهد فى الشارع السياسى للكيان الصهيونى وحالة التخبط والانسداد فى شرايين السلطة عقب انتخابات الكنيست. يؤكد بريك بقوله إن إسرائيل ليست فى أزمة سياسية بل تمر بعملية انهيار شامل ومتعدد الأنظمة لا رجعة منها. ويوضح أنه بعد تأمل النتائج القاتمة والبائسة لهذه الانتخابات، توصلت إلى الخلاصة النهائية والأشد مرارة: لا يوجد فى هذا الشعب من يمكن التحدث إليه.

ويشير بريك إلى أن غالبية الجمهور الإسرائيلى غير قادر ولا راغب فى إدراك الوضع المروع الذى نعيشه، فبالنسبة إليهم، لا تعدو الكوارث والضربات والانهيارات المتعددة التى تقع أمام أعيننا كونها ضربة خفيفة فى الجناح.

لم تكن تصريحات لواء الاحتياط الإسرائيلى الوحيدة المعبرة عن حالة التشرزم فى الكيان الصهيونى بل يواصل وزير ما يسمى بالأمن القومى إيتمار بن غفير طلقاته فى الإعلام محرضا كعادته قائلًا: «إلى إخوتى الحريديين، أتوجه إليكم شخصيًا: لا تساعدوا اليسار على تشكيل الحكومة مقابل وعود بالتنازل لكم عن التجنيد». وأضاف بن غفير: «ليس بينكم وبين اليسار أى شيء مشترك، إنهم يكرهونكم ويمقتون عقيدتكم ويحتقرون حاخاماتكم، وسيفعلون كل ما فى وسعهم لتفكيككم».

ويتابع بن غفير «كنت أطمح للحصول على ١٥ مقعدًا فى الكنيست، وأن تبقى وزارة الأمن القومى بيدى، لأن غير ذلك سيعيدنا إلى الوراء، سيلغوا إصلاح توزيع الأسلحة على المستوطنين، وسيغيرون كل القواعد فى السجون».

وحذر زعيم حزب الديمقراطيين الإسرائيلى يائير جولان، من استغلال نتنياهو احتمال شن هجوم جديد على إيران لإطالة بقائه فى السلطة. وقال جولان، فى منشور عبر منصة «إكس» إن احتمالات اندلاع مواجهة جديدة مع إيران تتزايد، معتبرًا أن تكرار جولات القتال يعكس فشل نتنياهو. وشكك زعيم الديمقراطيين فى أهلية نتنياهو لقيادة مواجهة عسكرية جديدة، قائلًا إنه لا يحظى بالثقة الشعبية اللازمة لإدارة معركة من هذا النوع، ولا يمتلك الشرعية الأخلاقية أو القدرة الأساسية على ذلك.

وشدد على أنه لا يجوز تحويل ما وصفه بأمن تل أبيب إلى أداة فى معركة نتنياهو من أجل البقاء، محذرًا من توظيف المواجهة العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية داخلية. وتتزامن تصريحات جولان مع تقارير إعلامية إسرائيلية وأمريكية تتحدث عن احتمال شن الكيان والولايات المتحدة هجومًا جديدًا على إيران، عقب انتخابات التجديد النصفى

استطلاعات الرأى: الديمقراطيون يتقدمون بـ11 نقطة على الجمهوريين

غضب الأمريكيين يهدد أغلبية «ترامب»



ترامب

كتبت - أمانى زكى:

يواجه الرئيس الأمريكى دونالد ترامب اختبارا سياسيا صعبا مع اقتراب انتخابات التجديد النصفى للكونجرس المقررة الثلاثاء ٣ نوفمبر الجارى، وسط مؤشرات على موجة زرقاء قد تمنح الديمقراطيين السيطرة على مجلس النواب، وتهدد الأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ، فى تصويت تحول إلى استفتاء على أداء ترامب خلال ولايته الثانية.

وبحسب تقرير لصحيفة الجارديان البريطانية، ساهم ترامب بنفسه فى تحويل الانتخابات إلى مواجهة وطنية بعدما دعا الجمهوريين خلال مؤتمر الحزب فى دالاس الصيف الماضى إلى مطالبة الناخبين بالتظاهر بأنه مرشح الحزب وهو ما منح الديمقراطيين فرصة لربط المرشحين الجمهوريين مباشرة بأداء الرئيس.

وقال مايكل ستيل الرئيس السابق للجنة الوطنية الجمهورية إن ترامب جعل نفسه محور الاستفتاء الانتخابى رغم أن المرشحين كانوا يفضلون خوض سباقاتهم بصورة مستقلة، معتبرا أن هذا القرار سيكلف الحزب مقاعد إضافية.

وتشير استطلاعات الرأى إلى تقدم الديمقراطيين بفارق ١١ نقطة فى التصويت العام للكونجرس، بنسبة ٤٧٪ مقابل ٣٦٪ للجمهوريين، بينما تراجعت شعبية ترامب إلى ٣٢٪. ويحتاج الديمقراطيون إلى مكاسب صافية بأربعة مقاعد لاستعادة مجلس النواب، الذى يسيطر عليه الجمهوريون بفارق ضئيل يبلغ ٢١٨ مقابل ٢١٤، فيما تبلغ الأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ ٥٣ مقعدا مقابل ٤٧.

ويأتى التراجع الجمهورى وسط استياء متزايد من ارتفاع تكاليف المعيشة، بعدما أخفق ترامب فى تنفيذ تعهداته الانتخابية بخفض الأسعار والتضخم، فى ظل الرسوم الجمركية الواسعة التى فرضها تحمل تكاليف المعيشة، مشيرا إلى أن أصحاب الدخول المحدودة وكبار السن يهتمون بتكاليفهم الشهرية أكثر من الشعارات السياسية.

كما قالت إيلين كامارك الباحثة فى معهد بروكينجز إن الناخبين يربطون مباشرة بين قرارات ترامب والأزمات التى يعانون منها، خصوصا الرسوم الجمركية والحرب على إيران.

ولم تتوقف الانتقادات عند الاقتصاد، إذ أثارت اتهامات الفساد واستغلال الرئاسة لإثراء ترامب وعائلته غضبا إضافيا، خاصة بعد قبول طائرة من قطر لاستخدامها رئاسيا، وتزيين المكتب البيضاوى بالذهب، وهدم الجناح الشرقى للبيت الأبيض لإقامة قاعة احتفالات بتكلفة ٤٠٠ مليون دولار. ووفقا لمجلة فوربس، ارتفعت ثروة ترامب من ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٤ إلى ٦,٥ مليار دولار.

ويشكل تراجع الدعم اللاتينى ضربة أخرى للحزب الجمهورى، بعدما حقق ترامب مكاسب تاريخية بين هذه الفئة فى انتخابات ٢٠٢٤. لكن حملات الترحيل والمداهمات الواسعة التى نفذتها قوات الهجرة والجمارك ساهمت فى تغيير اتجاهات الناخبين.

وقال لارى جاكوبس مدير مركز دراسة السياسة والحوكمة بجامعة مينيسوتا إن سياسات الترحيل أبعدت شريحة سريعة النمو من الناخبين، بعدما كان الجمهوريون يتوقعون الفوز بخمسة مقاعد إضافية فى تكساس وحدها.

وتبرز تكساس باعتبارها اختبارا مهما حيث يواجه الديمقراطى جيمس تالاريكو المدعى العام الجمهورى كين باكستون، وسط اتهامات فساد وفضائح تلاحق الأخير. ورغم إنفاق نحو ٣٠٠ مليون دولار من جهات جمهورية خارجية لدعم السباق، يتقدم تالاريكو فى غالبية استطلاعات الرأى.

وفى ميشيجان، ينافس الديمقراطى عبدالرحمن السيد الجمهورى مايك روجرز، وسط هجمات من ترامب الذى وصف المرشح المسلم بأنه جهادى، وإنفاق ملايين الدولارات من جماعات مؤيدة لإسرائيل لمحاولة إسقاطه. ويرى هنرى أولسن، الباحث فى مركز الأخلاق والسياسة العامة، أن فوز السيد سيعزز نفوذ التيار التقدمى داخل الحزب الديمقراطى قبل انتخابات ٢٠٢٨.

وفى أوهايو، يسعى السيناتور الديمقراطى السابق شيرود براون للعودة إلى مجلس الشيوخ، مستفيدا من غضب العمال بسبب أسعار الوقود وإغلاق المصانع. بينما تواجه الجمهورية سوزان كولينز منافسة صعبة فى مين، وتخوض الديمقراطية مارى بيلتولا سباقا فى ألاسكا وسط نزاع قانونى بشأن احتمال فوزها.

وتتصاعد المخاوف بشأن نزاهة الانتخابات، بعدما أثارت ادعاءات ترامب المتكررة بشأن التزوير استعداد الديمقراطيين ومنظمات حقوق التصويت لتشكيل فرق قانونية ومراقبين لمواجهة أى تدخل محتمل.

وقالت تارا سيتماير الرئيسة التنفيذية لمشروع سينكا إن ترامب يخشى فقدان السلطة، محذرة من احتمال تصعيده السياسى إلى حد التسبب فى أزمة دستورية جديدة.

وفى حال سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب، يعتزم زعيمهم حكيم جيفريز استخدام صلاحيات التحقيق البرلمانى لفحص شبهات الفساد داخل الإدارة، وقرارات الحرب على إيران، والمكاسب المالية لعائلة ترامب.

ومن شأن الخسارة الجمهورية تسريع الصراع على خلافة ترامب فى انتخابات ٢٠٢٨، حيث يبرز نائب الرئيس جيه دى فانس، إلى جانب وزير الخارجية ماركو روبيو والسيناتور تيد كروز. وفى المقابل، تتردد أسماء جافين نيوسوم وجون أوسوف وألكساندريا أوكاسيو كورتيز وكامالا هاريس بين المرشحين الديمقراطيين المحتملين.



الوفد
صحيفة يومية تصدر عن حزب الوفد
أسسها عام ١٩٨٤ فؤاد سراج الدين
برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيس التحرير
كاظم فاضل

المستشار القانونى للوفد
ثروت الخرباوى

رئيسا التحرير التنفيذيان
طارق تهامى
محمد بحيرى

مدير التحرير والمشرف على الديسك
د. إبراهيم عبدالمعطى

المدير الفنى
أشرف حسن

مستشار التحرير الفنى
أشرف عزب

مدير الإعلانات
خالد الشيخ

مدير الإنتاج
السيد فاروق

التدقيق اللغوى
محمود أبو العباس

المقر الرئيسى :
الحزب والتحرير والإعلانات
١ شارع بولس حنا الدقى الجيزة
ص.ب : ٣٥٧ إمبابة
تليفون: ٣٣٣٨٣١١١-٣٣٣٨٣٢٢٢
فاكس: ٣٣٣٥٩١٣٥-٣٧٦٠٢٠٠٧
إدارة الإعلانات
٠١٠٤٠٠٠٠٧٦٥
الموقع الإلكترونى:
https://www.alwafd.news/
الإيميل:
Info@alwafd.news
البريد الإلكترونى:
elestma3@gmail.com
alestma3@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأخبار
مركز خدمة العملاء
٢٥٨٠٦٤٢٠ - ٢٥٨٠٦٢١٨ - ٢٥٨٠٦٢٤١

الاشتراكات
الاشتراك السنوى: ١٨٢٥ جنيها
الاشتراك ٦ شهور: ٩١٥ جنيها
ثلاثة شهور: ٤٦٠ جنيها

منتدى مصر 2026.. الانتقال من التوصيات إلى التنفيذ

توجيهات الرئيس بمتابعة مخرجات المنتدى تعزز ثقة الشارع وترسخ الشفافية

كتب - محمد عيد:

أكد خبراء وسياسيون أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بشأن متابعة مخرجات منتدى مصر ٢٠٢٦ تمثل نقلة نوعية فى إدارة الحوار المجتمعي، إذ تنتقل بالتوصيات من مرحلة الطرح والمناقشة إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة وقياس النتائج، بما يُرسخ مبدأ الشفافية والمساءلة ويعزز ثقة المواطن فى مؤسسات الدولة. وأشار الخبراء إلى أن التوجيه أيضًا بالتوسع فى إعداد النشء ورعاية النابغين، وتمكين الصم وضعاف السمع يعكس رؤية شاملة لبناء الإنسان، ويؤكد أن المواطن سيظل محور اهتمام الدولة والغاية الأساسية من إقامة المنتدى الذى يُقاس نجاحه بمدى شعور المواطن بالنتائج الملموسة فى حياته اليومية.

وقال الدكتور نبيل أبوالخير، الباحث المتخصص فى العلوم السياسية والاستراتيجية وإدارة الأزمات، إن اعتماد الرئيس عبدالفتاح السيسى المخطط السنوى المقترح من مجلس الوزراء لمتابعة مختلف القطاعات والقضايا التى تشغل الرأى العام وتمس حياة المواطنين، فى إطار متابعته لمخرجات منتدى مصر ٢٠٢٦، هو تحول مفصلى فى فلسفة الإدارة الحكومية والحوار المجتمعي، إذ تمثل توجيهاته للحكومة بنشر التوجيهات الصادرة بشأن توصيات المنتدى على موقعه الإلكتروني، مصحوبة بخطة زمنية محددة للتنفيذ ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، ترسيخًا لمبدأ الشفافية والمتابعة الشعبية المفتوحة، ويتيح لمؤسسات الدولة والمواطنين على حدٍ سواء الرقابة على التنفيذ، بما يعزز ثقة الشارع


د. عبد الغنى دياب


د. نبيل أبوالخير

فى مخرجات الحوار ويفعّل مبدأ المساءلة وقياس الإنجاز بالحقائق والأرقام.

وأضاف أبوالخير فى حديثه لـ«الوفد» أن توجيه الرئيس السيسى بالتوسع فى برامج إعداد النشء بالأكاديمية الوطنية للتدريب، وإتاحة الفرصة للأطفال والشباب عبر منصة شباب مصر، وتنظيم لقاءات مع المسئولين للاستماع إلى أفكارهم وتطلعاتهم، يعكس رؤية استراتيجية للاستثمار المبكر فى بناء الكوادر الشابة، ويفتح مسارات تواصل مباشرة وغير تقليدية بين صناع القرار والأجيال الجديدة.

وأشار إلى أن الاهتمام بإبراز النماذج المتميزة من النابغين والمتفوقين والعباقرة، والتعريف بإنجازاتهم فى الشوارع والميادين والأماكن العامة، بخلاف ما أُقر بشأن برنامج دولة الابتكار، يسهم فى تكوين وعى جمعى يحتفى بالعلم والتميز ويعيد صياغة مفهوم القدوة لدى الشباب، مؤكدًا أن الاهتمام ببناء منظومة وطنية مستدامة ومتكاملة لإتاحة الخدمات والتواصل الرقمى بالذكاء الاصطناعى للأشخاص الصم وضعاف السمع، وإتاحة برامج التأهيل المهنى وفرص العمل المناسبة لهم، وتقديم خدمات التثقيف الدينى بلغة الإشارة، ينقل ملف ذوى الهمم من مفهوم الدعم الرعائى إلى التمكين الهيكلي، ويحقق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية، ويسهم فى اندماج هذه الفئة فى سوق العمل. وشدد على أن توجيهات الرئيس رسالة بأن المواطن سيظل محور اهتمام الدولة، والغاية الأساسية من إقامة منتدى مصر بشكل دورى كل عام، وأن الهدف هو تحويل مخرجات المنتدى إلى خطوات عملية ونتائج ملموسة يشعر بها المواطن، يعزز العقد الاجتماعى ويجعل من المنتدى محركًا حقيقيًا للتطوير والتنمية المستدامة.

وقال الدكتور عبد الغنى دياب، مدير وحدة الدراسات بمركز العرب، إن توجيهات الرئيس السيسى بشأن مخرجات منتدى مصر ٢٠٢٦ تضع الحوار المجتمعى أمام اختبار الجدية، فلا قيمة لتوصيات تبقى حبيسة القاعات، موضحًا أن اعتماد المخطط السنوى المقترح من مجلس الوزراء يحول المنتدى إلى مسار مستمر على مدار العام، لا مجرد حدث موسمي. وأضاف دياب فى حديثه لـ«الوفد» أن نشر التوجيهات على الموقع الإلكترونى للمنتدى مع خطة زمنية ومؤشرات أداء واضحة يمنح المواطن دور الشريك والمراقب، ويجعل الجهات التنفيذية أمام التزامات معلنة يسهل قياسها، وهو ما يرسخ ثقافة المحاسبة بالنتائج، مشيرًا إلى أن التوسع فى برامج إعداد النشء بالأكاديمية الوطنية للتدريب، وإتاحة منصة شباب مصر للأطفال والشباب، وإبراز النابغين فى الأماكن العامة، يعكس إدراكًا بأن بناء الإنسان هو الاستثمار الأطول عمرًا، وأن الاحتفاء بالتفوق يصنع قدوة حقيقية للأجيال الجديدة.

وشدد مدير وحدة الدراسات بمركز العرب على أن بناء منظومة رقمية بالذكاء الاصطناعى للصم وضعاف السمع، مع التأهيل المهنى وفرص العمل والتثقيف الدينى بلغة الإشارة، يجسد انتقال الدولة من الرعاية إلى التمكين للفئات الأولى بالرعاية وذوى الاحتياجات الخاصة، مؤكدًا أن نجاح هذه الرؤية سيُقاس بما يلمسه المواطن فى حياته اليومية.

12 مليار جنيه منافع اقتصادية من المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة

كتبت- إيمان الجندي:

كشفت وزارة الصحة والسكان، عن نتائج دراسة علمية دولية موسعة قيّمت الأثر الصحى والاقتصادى للمبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة والكشف المبكر وعلاج سرطان الثدى فى مصر، فى واحدة من أكبر الدراسات الاقتصادية المستندة إلى بيانات واقعية لبرنامج وطنى فى المنطقة.

شارك فى إعداد الدراسة فريق بحثى متعدد التخصصات ضم قيادات وزارة الصحة والسكان وأساتذة الأورام والمتخصصين فى اقتصاديات الصحة، وفى مقدمتهم وزير الصحة والسكان الدكتور خالد عبدالغفار.

وأوضحت الوزارة أن الدراسة نُشرت بالتزامن مع شهر أكتوبر الوردى، فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٦، بالمجلة العلمية الدولية APH التابعة لمجموعة BMC، والمصنفة ضمن الفئة الأولى (Q١)، أى أعلى ٢٥٪ من المجلات فى تخصصها.

قادت وزارة الصحة والسكان هذه الدراسة بالتعاون مع شركة أكسايت للأبحاث والاستشارات الصحية، مستندة إلى بيانات وطنية شملت نحو ٢٤ مليون سيدة مصرية وأكثر من ٥٣ مليون زيارة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى سبتمبر ٢٠٢٤، مستخدمة نماذج متقدمة فى اقتصاديات الصحة لتقدير الأثر المتوقع على صحة السيدات والتكاليف الاقتصادية على مدى الحياة.

وأفادت الوزارة أن نتائج الدراسة أظهرت ارتفاع نسبة اكتشاف حالات سرطان الثدى فى المراحل المبكرة إلى ٦١,٣٪ ضمن المبادرة، مقارنة بـ٤١,٦٪ فى السيناريو المقارن، بفارق يقارب ٢٠ نقطة مئوية؛ ما يعنى أن المبادرة ساعدت السيدات على العيش سنوات أطول بفضل الكشف المبكر، حيث قدّرت النماذج


د. خالد عبدالغفار

أن هذه الإطالة فى العمر بلغت نحو ٦٣ ألف سنة إضافية. كما أخذت النماذج فى الاعتبار جودة هذه السنوات وليس عددها فقط، فبلغت السنوات ذات الجودة الجيدة نحو ٣٣ ألف سنة.

وتابعت الوزارة أنه على الجانب الاقتصادي، أظهرت الحسابات أن الفوائد التى حققتها المبادرة تفوق تكلفتها بمبلغ يقارب ١٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى توفير نحو ٦ مليارات جنيه على المجتمع من تكاليف العلاج المتأخر والرعاية طويلة الأمد، وأن كل جنيه أُنفق على المبادرة عاد على الدولة والمجتمع بما يعادل جنيهًا ونصفًا تقريبًا. وأضافت الوزارة أنه عند احتساب الأثر على السيدات اللاتى تم تشخيص إصابتهن، أظهرت النتائج أن المبادرة حققت فى المتوسط إطالة فى العمر بنحو سنة ونصف لكل حالة، إلى جانب تحسين فى جودة الحياة يعادل حوالى عشرة أشهر إضافية.

رغيف الخبز يبدأ من الحقول «مستقبل مصر» يعزز منظومة تأمين القمح

كتبت - نغم هلال:

يظل القمح من أكثر السلع ارتباطًا بالحياة اليومية للمواطنين، نظرًا إلى دوره الرئيسى فى إنتاج الخبز ومجموعة من المنتجات الغذائية، وتفرض طبيعة الطلب عليه ضرورة توفير إمدادات منتظمة طوال العام، بما يضمن استمرار تلبية الاحتياجات المحلية، حتى مع اختلاف مواسم الإنتاج أو تغير الظروف فى الأسواق الدولية.

ويتولى جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة»، دورًا رئيسيًا فى تنفيذ منظومة تأمين القمح بالتكامل مع وزارتى التموين والزراعة، من خلال التعامل مع مجموعة من الملفات المترابطة، تشمل تقدير الاحتياجات، ومتابعة الإنتاج المحلي، وتحديد الكميات المطلوب توفيرها من الخارج، وإدارة عمليات الشراء والشحن والاستلام والتخزين، وتكتسب هذه المنظومة أهمية كبيرة فى ظل تأثر تجارة الحبوب بالأسعار العالمية، وتكاليف النقل ومدى توافر الشحنات، ما يتطلب تخطيطًا دقيقًا ومتابعة مستمرة لضمان انتظام الإمدادات وتلبية احتياجات السوق المحلية.

تبدأ إدارة احتياجات القمح بتقدير الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي، ومتابعة ما يمكن توفيره من الإنتاج المحلي، ثم تحديد الفجوة التى تحتاج إلى تغطية من خلال الاستيراد، ويكتسب هذا التقدير أهمية كبيرة، لأن قرار الشراء يرتبط بالكميات المطلوبة وتوقيت وصولها، إلى جانب الطاقة المتاحة للتخزين وقدرة منظومة التوزيع على التعامل مع الشحنات.

وتحتاج عملية التقدير إلى متابعة تطورات الموسم الزراعى المحلي، وحجم المحصول المتوقع، والكميات التى يجرى توريدها، إلى جانب احتياجات المطاحن والجهات المعنية بتوفير الدقيق والخبز، ويساعد الربط بين هذه البيانات فى تكوين صورة أوضح عن حجم الاحتياجات خلال الفترات المختلفة، وتحديد توقيتات الشراء المناسبة.

ولا يمكن النظر إلى الإنتاج المحلى والاستيراد باعتبارهما ملفين منفصلين؛ فكلما زادت الكميات المحلية القابلة للتوريد، تغيرت الكميات المطلوب توفيرها من الخارج، وفقًا للاحتياجات الفعلية والمخزون المتاح، ومن هنا، تتطلب إدارة القمح متابعة متواصلة للبيانات الزراعية والتجارية والمخزنية.

ويرتبط الاستيراد بتوفير الكميات اللازمة لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى وإجمالى الاحتياجات، وتختلف هذه الفجوة وفقًا لحجم الإنتاج ومعدلات الاستخدام، ولذلك لا يصح تقييم منظومة الاستيراد بمعزل عن نتائج الموسم الزراعى أو مستوى المخزون المتاح.

وتتأثر تكلفة توفير القمح المستورد بعدة عناصر، من بينها السعر العالمي، وتكاليف الشحن والتأمين، ومواعيد التعاقد والتسليم، ومواصفات الحبوب المطلوبة، وقد تؤثر التغيرات فى الأسواق الدولية فى تكلفة الشراء، بينما تفرض اضطرابات النقل أو تغير مسارات التجارة تحديات إضافية أمام انتظام وصول الشحنات.

ولذلك فإن تأمين الاحتياجات المحلية يتطلب إدارة تجمع بين متابعة الأسواق وتحديد الاحتياجات وتوقيت الشراء، مع تنويع مصادر الإمداد كلما سمحت الظروف التجارية والمواصفات المطلوبة بذلك، ويتيح تنوع المصادر مرونة أكبر فى التعامل مع المتغيرات التى قد تؤثر فى سوق بعينه، مع ضرورة مراعاة التكلفة وجودة القمح ومواعيد التسليم.

ويعتمد جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة فى جهوده لتأمين احتياجات الدولة من القمح على التكامل بين التوسع فى الإنتاج المحلى وإدارة عمليات الاستيراد، بما يدعم توفير الكميات المطلوبة لمنظومة الخبز المدعم، ويعزز قدرة الدولة على تكوين احتياطيات استراتيجية آمنة من إحدى أهم السلع الغذائية.

ويكتسب هذا التكامل أهمية خاصة مع توسع الجهاز فى زراعة القمح داخل مشروعاته الزراعية، مستفيدًا من المساحات الكبيرة التى يخصصها للمحصول، واختيار الأصناف عالية الجودة والإنتاجية، بما يسهم فى زيادة المعروض المحلى وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.



وزير الرى يتابع خطة التحول الرقمى بهيئة المساحة.. وإنشاء مركزى بيانات

كتبت - نشوة الشربينى:

أوضح الدكتور هانى سويلم، وزير الموارد المائية والرى، خطة التحول الرقمى بالهيئة المصرية العامة للمساحة وإجراءات تطوير منظومة الخدمات الرقمية وتعزيز التواصل بين المواطنين ومديريات المساحة بالمحافظات، بما يسهم فى تسريع الإستجابة للطلبات وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأضاف « سويلم » أنه تم الإنتهاء من رقمنة البيانات النصية لشبكة المحطات الثابتة والبيانات الجيوديسية وقاعدة البيانات الجيومكانية الرقمية لمنظومة السجل العينى والملفات الرقمية للخرائط الطبوغرافية والصور الجوية، إلى جانب إستمرار أعمال المسح الضوئى للخرائط والمستندات الورقية.

وأكد « سويلم» على أن التحول الرقمى يمثل أحد أبرز محاور الجيل الثانى لمنظومة المياه ٢٠٫٠، مشددًا على أهمية تطوير منظومة العمل بهيئة المساحة لتصبح المرجع الوطنى الأول للبيانات المكانية الرقمية، بما يدعم تنفيذ المشروعات القومية ويرفع كفاءة الخدمات المساحية المقدمة للمواطنين.

وأشار وزيرالرى إلى أن تطوير الخدمات الرقمية يسهم فى تسهيل إجراءات إنتاج الخرائط والرفع المساحى ومشروعات نزع الملكية والسجل العينى، فضلًا عن تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الأداء داخل مديريات المساحة ورفع قدرات العاملين بالهيئة.

ووجه « سويلم» بمواصلة تنفيذ خطة التطوير التكنولوجى بجميع قطاعات الهيئة والعمل على


هاني سويلم

رقمنة الخدمات المقدمة، من خلال مديريات المساحة والمكاتب الهندسية والجهات التابعة، مع وضع آليات واضحة لتيسير تواصل المواطنين مع المديريات، وتقديم الطلبات ومتابعتها إلكترونيا وسرعة إنجاز الخدمات، خاصة المرتبطة بالمواطنين والمشروعات القومية.

كما شدد على أهمية تدريب العاملين ورفع كفاءة الكوادر البشرية، بما يضمن الإستفادة من منظومة التحول الرقمى وتحقيق التطوير المستهدف فى مستوى الخدمات المساحية.

أزمة كليات الطب تشتعل.. و«الأطباء» تطلب تدخل مدبولى

كتب - أحمد سراج:

فتحت نقابة الأطباء مجددا ملف التوسع فى أعداد المقبولين بكليات الطب، محذرة من تداعيات زيادة أعداد الطلاب دون توفير الإمكانات التعليمية والتدريبية اللازمة، فى تحرك يعيد إلى الواجهة مطالب نقابية سبق طرحها قبل نحو ٧ سنوات، وتحديدا خلال الجمعية العمومية للنقابة عام ٢٠١٩، بشأن اشتراط توافر المستشفيات الجامعية لضمان جودة التعليم الطبى والتدريب الإكلينيكي.

وقررت النقابة العامة للأطباء مخاطبة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، رسميا، لعرض رؤيتها بشأن التوسع فى أعداد المقبولين بكليات الطب، والتحذير من مخاطر استمرار زيادة الأعداد دون التوسع بالتوازى فى المستشفيات الجامعية وأماكن التدريب وأعضاء هيئة التدريس، مطالبة بربط أعداد المقبولين بالطاقة الاستيعابية الحقيقية للكليات والمنشآت التعليمية والتدريبية.

وأكدت النقابة رفضها أى توسع غير مدروس فى أعداد المقبولين، محذرة من تكرار الأزمات التى شهدتها تخصصات طب الأسنان والصيدلة والعلاج الطبيعي، نتيجة زيادة أعداد الخريجين دون وجود فرص كافية لاستيعابهم مهنيا، مشيرة إلى أن زيادة أعداد الأطباء وحدها لا تمثل حلا لأزمة الهجرة، التى ترتبط أساسا بتدنى الأجور وسوء بيئة العمل ونقص فرص التدريب والتعليم بعد التخرج، فضلا عن الاعتداءات على الأطقم الطبية.

ولا يأتى التحرك الحالى بمعزل عن مواقف سابقة للنقابة، إذ سبق أن ناقشت الجمعية العمومية العادية للأطباء فى ٥ أبريل ٢٠١٩ ملف جودة التعليم الطبى وشروط قيد خريجى كليات الطب، وأقرت توصيات تضمنت عدم قيد خريجى كليات الطب الخاصة التى لم تبدأ الدراسة بها إلا بعد استكمال اشتراطات الإنشاء والدراسة وامتلاك مستشفى جامعى بعدد



أسرة مناسب لتدريب الطلاب، بينما منحت الكليات التى بدأت الدراسة بالفعل مهلة ٣ سنوات لتوفيق أوضاعها، وإلا لن يتم قيد خريجيها بالنقابة.

وكان مجلس النقابة قد سبق الجمعية العمومية فى فبراير ٢٠١٩ بإصدار قرار فى الاتجاه نفسه، يقضى بعدم قيد خريجى الكليات التى لا تمتلك مستشفى جامعيا مستوفيا لمتطلبات التدريب، مع منح الكليات التى بدأت الدراسة بها مهلة لتوفيق أوضاعها.

وبذلك يعود ملف المستشفيات الجامعية إلى صدارة مطالب النقابة بعد سنوات من طرحه، وسط تساؤلات بشأن مدى التزام الكليات بالاشتراطات التى سبق أن طالبت بها النقابة، ومدى كفاية البنية التدريبية الحالية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب.

وجاء التحرك الحالى استكمالا لقرارات الجمعية العمومية العادية الأخيرة، التى انعقدت فى ٢٣ أكتوبر الماضي، وتضمنت المطالبة بخفض أعداد المقبولين بكليات الطب، وربط أى زيادة مستقبلية بتوفير أماكن كافية للتعليم والتدريب خلال سنوات الدراسة وبعد التخرج، إلى جانب توفير فرص الدراسات العليا عقب انتهاء فترة الامتياز. كما طالبت الجمعية بوقف قبول طلاب جدد بالكليات التى لم تتشئ مستشفى جامعيا وفقا لقرار إنشائها، مع التأكيد على أنه فى حال قبول هذه الكليات دفعات جديدة خلال العام المقبل، فلن يُقبل قيد هؤلاء الطلاب بنقابة الأطباء.

وتضمنت توصيات لجنة القطاع الطبى بالمجلس الأعلى للجامعات خفض أعداد المقبولين بكليات الطب بنسبة ١٠٪، وهو ما تتمسك النقابة بتنفيذه، فى إطار ضبط أعداد الملتحقين بالتخصص بما يتناسب مع الإمكانات الفعلية للتعليم والتدريب.

واستندت النقابة فى تحذيراتها إلى الصعوبات التى تواجه منظومة تدريب أطباء الامتياز، بعد زيادة أعداد الخريجين ومضاعفة فترة الامتياز إلى عامين بدلا من عام واحد، دون توفير أماكن التدريب والإمكانات اللازمة لاستيعاب هذه الزيادة.

وحذرت من أن استمرار التوسع فى أعداد المقبولين دون معالجة هذا القصور سيؤدى إلى تكدس أطباء الامتياز داخل المستشفيات، وتراجع فرص التدريب العملي، بما ينعكس سلبا على مستوى الكفاءة المهنية للخريجين، ويهدد جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. وشددت النقابة على أن أى زيادة فى أعداد المقبولين يجب أن تستند إلى دراسة علمية معلنة للاحتياجات الفعلية والمستقبلية للمنظومة الصحية، وأن يقابلها توسع حقيقى فى المستشفيات الجامعية وأماكن التدريب الإكلينيكي، وزيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس، مع ضمان استيعاب جميع الطلاب فى منظومة تدريب فعالة أثناء الدراسة وبعد التخرج ويضع التحرك الجديد الحكومة ووزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات أمام اختبار تنفيذ المطالب النقابية، خاصة أن ملف المستشفيات الجامعية وشروط قيد خريجى الكليات التى لا تمتلك بنية تدريبية مناسبة سبق طرحه فى الجمعية العمومية عام ٢٠١٩، قبل أن يعود مجددا فى قرارات عمومية أكتوبر ٢٠٢٦.

وتؤكد النقابة أن مواجهة هجرة الأطباء لا تكون بزيادة أعداد الخريجين، وإنما بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور وتوفير فرص التدريب والتخصص وتأمين المنشآت الصحية، مشددة على أن تخريج أعداد أكبر دون ضمان التأهيل المناسب لا يمثل دعما للمنظومة الصحية، بل قد يضيف إليها أزمات جديدة.

الغرف التجارية: مطلوب رؤية اقتصادية توازن بين الطلب والعرض لمواجهة ارتفاع الأسعار

كتبت- جيهان موهوب:

أكد عماد قناوي، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، وعضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، ورئيس شعبة المستوردين، أن مواجهة التضخم واحتواء الارتفاعات المتتالية فى الأسعار يتطلبان تبنى رؤية اقتصادية متكاملة توازن بين إدارة الطلب وتعزيز المعروض السلعي، مع إعطاء أولوية أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيع الطاقات التشغيلية، بما يسهم فى تحقيق استقرار مستدام للأسواق ودعم معدلات النمو الاقتصادي.

وأوضح قناوى أن الاقتصاد المصرى شهد، على مدار السنوات العشر الماضية، تحديات متتالية انعكست على مستويات الأسعار والقوة الشرائية للمواطنين، ما يستدعى إعادة تقييم الأدوات والسياسات المستخدمة فى مواجهة التضخم، والاستفادة من النظريات الاقتصادية وتطبيقاتها بما يتناسب مع طبيعة السوق المحلية وظروف الإنتاج والاستثمار.

وأشار إلى أن نظرية العرض والطلب تقدم مسارين متكاملين للتعامل مع ارتفاع الأسعار، يتمثل الأول فى الحد من الطلب ليتناسب مع المعروض، بينما يقوم الثانى على زيادة المعروض السلعى ليتجاوز مستويات الطلب، بما يتيح خفض الأسعار من خلال زيادة الإنتاج وتعزيز المنافسة. ورغم أن المسارين قد يؤديان نظريًا إلى النتيجة نفسها، فإن آثارهما الاقتصادية والاجتماعية تختلف بصورة جوهرية.

وأضاف أن رفع أسعار الفائدة يعد إحدى الأدوات النقدية المستخدمة للحد من التضخم، من خلال امتصاص السيولة والحد من الطلب، إلا أن الاعتماد المفرط على تقليص الطلب قد يفرض ضغوطًا على الأنشطة الإنتاجية، ويؤثر فى معدلات التشغيل والاستثمار، خاصة إذا تزامن مع ارتفاع تكاليف التمويل وتراجع قدرة الشركات على التوسع.

وشدد قناوى على أهمية استكمال جهود السيطرة على التضخم بسياسات داعمة للإنتاج، تستهدف زيادة المعروض السلعي، وتحفيز الاستثمار، وتيسير حصول المشروعات على التمويل، ورفع كفاءة التشغيل، بما يساعد المصانع على العمل بكامل طاقاتها الإنتاجية والتوسع فى خطوط الإنتاج، إلى جانب تشجيع دخول مستثمرين جدد إلى الأسواق.

وأوضح أن زيادة الإنتاج تدريجيًا تتيح تلبية الطلب بصورة أفضل، وتخلق فرصًا للتوسع فى التوظيف وتحسين الدخول.

205 آلاف طن صادرات غذائية مصرية خلال أسبوع

كتب - محمد صلاح الدين:

أصدر المركز الإعلامى للهيئة القومية لسلامة الغذاء فى البيان الأسبوعى رقم (٤١) لعام ٢٠٢٦، خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ أكتوبر، والذى كشف عن تصدير نحو ٢٠٥ آلاف طن من المنتجات الغذائية المصرية، من خلال ٤٦٣٥ رسالة غذائية، لصالح ١٣٧٠ شركة مصدرة، شملت نحو ٨٢٠ صنفا من المنتجات الغذائية.

وأشار البيان إلى تصدر السودان قائمة الدول المستوردة للصادرات الغذائية المصرية، تلتها السعودية وليبيا وسوريا وفلسطين، من بين ١٨٢ دولة استقبلت المنتجات المصرية.

وأوضح البيان ان صادرات الخضروات بلغت ٤٦ ألف طن، تصدرتها البطاطا بإجمالى ١٤ ألف طن، تلاها البصل بـ١٠ آلاف طن، ثم الفاصوليا بـ٧ آلاف طن. كما بلغت صادرات الفواكه ٣٣ ألف طن، تصدرتها الفراولة بـ٨ آلاف طن، والرمان بـ٧ آلاف طن، والمانجو بـ٦ آلاف طن.

واحتل ميناء سفاجا المركز الأول فى عدد الرسائل الغذائية المصدرة بإجمالى ٧٥٤ رسالة، يليه ميناء الإسكندرية بـ٦٨٣ رسالة، ثم ميناء دمياط بـ٥٩٩ رسالة، فيما أصدرت الهيئة ١٥١٠ شهادات صحية للتصدير. وأضاف البيان أن مصر استقبلت ٢٤٣٥ رسالة غذائية واردة بإجمالى ٣٣٥ ألف طن، لصالح ٨٥٠ شركة، وتصدرت إندونيسيا قائمة الدول المصدرة إلى السوق المصرى، تلتها روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا والأرجنتين، من بين ٩٢ دولة.

وبلغ عدد الرسائل التى تم الإفراج عنها مؤقتًا ١٥١٧ رسالة، إلى جانب ٥١٠ رسائل ضمن منظومة الإفراج السريع، كما أصدرت الهيئة تراخيص استيراد لـ٩٥ مستوردا. وشملت الحملات الرقابية ٥٦٠ منشأة غذائية استجابة لشكاوى المواطنين، حيث تلقت الهيئة ١٠٥ شكاوى خلال الأسبوع، إلى جانب تنفيذ ١٢٧ مأمورية رقابية على فروع السلاسل التجارية، ليصل إجمالى الفروع المسجلة إلى ٢٢٤٥ فرعا تتبع ٦٦ سلسلة تجارية.

وفى قطاع المجازر والدواجن، أسفرت الحملات الرقابية بمحافظتى الإسماعيلية والقليوبية عن ضبط نحو ٥ أطنان من هياكل وجلود ومجزءات الدواجن، تضمنت كميات مجهولة المصدر وأخرى غير صالحة للاستهلاك الآدمى وتم التحفظ عليها واتخاذ الإجراءات القانونية.

النيابة العامة تفتح باب الترشح لضم أعضاء جدد

كتبت - أمنية إبراهيم:

أعلنت إدارة التفتيش القضائى بالنيابة العامة، عن فتح باب التقدم للترشح للعمل بالنيابة العامة، ضمن حركة ضم أعضاء جدد للعام القضائى ٢٠٢٧/٢٠٢٨، من خلال رابط إلكترونى مخصص لاستقبال الطلبات.

وحددت النيابة العامة الفئات التى يحق لها التقدم، وتشمل قضاة محاكم الاستئناف بدرجتى قاضى استئناف ونائب استئناف من دفعات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ورؤساء المحاكم الابتدائية من الفئة «أ» ممن تبدأ أقدميتهم من ٨٠٠ فالأحدث، إلى جانب جميع رؤساء المحاكم الابتدائية من الفئة «ب».

واشترطت النيابة العامة فى المتقدم أن يكون قد جلس فعليًا على منصة القضاء لمدة لا تقل عن ٣ أعوام قضائية، وأن يكون حاصلًا على تقريرى تفتيش، على أن يكون أحدهما على الأقل فى القضاء بتقدير فوق المتوسط فى كفاية المعلومات القانونية، مع ضرورة خلو ملفه من أى جزاءات مسلكية أو فنية.

كما تضمنت شروط الترشح إجادة التعامل مع الحاسب الآلى والتطبيقات الإلكترونية الخاصة بمنظومة العدالة الجنائية، وألا توجد لدى المتقدم ظروف تحول دون قدرته على العمل خارج محل إقامته أو موطنه الأصلي.

وأوضحت إدارة التفتيش القضائى أن الأفضلية ستكون للمتقدمين الحاصلين على درجات علمية، مثل الدكتوراه أو الماجستير أو دبلوم القانون، فضلًا عن إجادة إحدى اللغات الأجنبية بطلاقة. وحددت النيابة العامة الفترة من ١ نوفمبر وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦ لتلقى طلبات الترشح، عبر الرابط الإلكترونى المخصص أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، مؤكدة عدم الالتفات إلى الطلبات المقدمة قبل الموعد المحدد أو بعد انتهائه، وكذلك الطلبات التى لا تُقدم من خلال الوسيلة المعلنة. وأشارت إلى أن الكود السرى المطلوب لاستكمال عملية التسجيل هو رقم صندوق الرعاية الصحية.


المستشار محمد شوقى

عيادة الوفد
إشراف: أحمد عبدالرؤوف - د. مصطفى دنقل

طريقك للتبرع

تستقبل عيادة الوفد المرضى غير القادرين وتحويلهم إلى عيادات الأطباء والمراكز الطبية والمستشفيات للكشف عليهم مجانا. كما تقوم العيادة بصرف الدواء المقرر لهؤلاء المرضى مجانا وإجراء الفحوص الطبية والأشعة التشخيصية وإجراء الجراحات المطلوبة وتسديد تكاليفها من التبرعات التى يجود بها أصحاب القلوب الرحيمة وتعمل العيادة على تحقيق هدفها الثانى فى مساعدة أصحاب الظروف الاجتماعية الصعبة فى حدود رغبات المتبرعين لمساعدتهم فى تحسين دخلهم المعيشى. ومساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة بشراء كراسى متحركة ودراجات بخارية. وتتلقى «عيادة الوفد» كافة التبرعات من العاشرة صباحا حتى الرابعة عصراً يومياً ماعدا الجمعة فى مقر الجريدة.

لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS



١ شارع بولس حنا الدقى الجيزة - ص. ب ٣٥٧ إمبابة
وفى حالة البريد أرسل الشيك باسم عيادة جريدة الوفد
ويمكن للسادة المتبرعين أن يوجهوا تبرعاتهم مباشرة فى حساب تبرعات البنك العقارى المصرى العربى فرع المهندسين فى حساب رقم ٣٣٩٣٩
ويمكن للمتبرعين التبرع فى هذه الحسابات فى الفروع الأخرى بالقاهرة والمحافظات

خارج السطر



بقلم: مصطفى عبيد

الحدود العربية

لم يكن العالم العربى مشتتًا مُفتتًا مُقسمًا كما هو الآن. تحررت الدول العربية من هيمنة الاستعمار تباعًا فى منتصف القرن العشرين، حمل جنود الاحتلال الغربى عصيهم ورياتهم وحقائبهم، وغادروا بعد أن استلبوا خيرات الشرق واستعبدوا أهلها عقودًا طويلة.

ناضل مخلصون وثوار من أجل أوطان حرة. وعندما تحررت الأرض، تمنت الشعوب العربية أمنيتين لم تتحققا: الأولى أن تصبح بلادهم عظيمة راقية ورائدة، ترتقى ببنيها، تُنصفهم، وتُحسن أحوالهم، وتمنحهم السعادة بقدر ما يُمكن. أما الثانية فهى أن تزول الحواجز لتنفتح البلاد العربية على كل العرب، فينتقلون من بلد إلى بلد بحرية.

لا هذا جرى ولا ذاك. لا البلدان تطورت وسبقت، ولا الشعوب توحدت. وإذا كان البعض يعزو الإخفاق فى الأمنيتين لمؤامرات الاستعمار وخطط الأغيار وتدابير دول الشر، فإن أحدًا لا يلتفت لنقد الذات وبحث الأسباب الداخلية.

إذا كان لنا أن نفكر فى حركة العرب عبر الأقطار العربية، فلنا أن نسأل ما يمنعنا حتى الآن ونحن نتحدث لغة واحدة، وتجمعنا ثقافة واحدة، ونستظل بتقاليد وأعراف وتقاليد متقاربة أن نجعل انتقال العربى من بلد إلى آخر مرنًا وسهلًا دون تأشيرات؟

ما يجعل أى مواطن أو زائر لأوروبا ينتقل بسيارته بسهولة ويسر من فرنسا إلى ألمانيا، إلى إيطاليا وإسبانيا، ويحرم المتحرك عبر الحدود العربية من المرور دون أوراق وإجراءات معقدة؟

فى بداياته أطلق حزب البعث العربى شعارًا عظيمًا يقول «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، وبناء عليه اعتبر الحدود بين الدول العربية من صنيعة الاستعمار، لكن يبدو أن الأمر كان شعارًا كاذبًا مثل كافة الشعارات التى روجها الساسة والقادة العرب.

لكن المفكر المشاغب د. سعد الدين إبراهيم يحكى فى سيرته التى صدرت عن دار ميريت للنشر عام ٢٠١٣، أنه فى منتصف السبعينيات كان مسافرًا هو وزوجته وابنته من بيروت إلى العراق بالسيارة، ووقفوا جميعًا أمام الحواجز العراقية التى كتب فوقها شعار «الحدود بين العالم العربى مصطنعة». ولأن زوجته وابنته أمريكيتان فقد سمح لهما بالمرور بسرعة ويسر، بينما احتجز هو لأنه يحمل جوازًا مصريًا. حاول الرجل التفاهم مع مسئولى المرور، لكنهم لم يسمحوا له، ونصحه ناصحون منهم أن يحصل على الجنسية الأمريكية ليحمل جوازًا أمريكيًا يسمح له بالدخول لبلدهم دون بيروقراطية.

وكتب المبدع الجميل محمد الماغوط فيلمًا بعنوان «الحدود» أنتج عام ١٩٨٤ وقام ببطولته دريد لحام ورغدة طرح بعمق أزمة حركة البشر عبر البلدان العربية.

بالطبع تفاقم الأمر سوءًا الآن، فكثير من البلدان العربية أغلقت حدودها تمامًا مع جيرانها العربية، تعقدت وطالت إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول، عانى البعض صعوبات وهمومًا، وصار الارتياب هو الأصل فى انتقال المواطن العربى من قطر إلى آخر.

سيقول البعض إن هناك مشكلات سياسية بين بعض الدول، وهذا حق. لكن ما ذنب الشعوب أن تدفع ثمن خلافات نخبوية؟ ما يمنع أن يكون الانتقال من مدينة عربية إلى أخرى مرنًا وسلسًا ويسيرًا دون تأشيرات وإنما بختم وصول فقط؟

والله أعلم.

mostafawfd@hotmail.com

17 ألف جنيه تنقذ «زياد»



«زياد» مهدد بفقدان السمع

«زياد محمود على»، طالب بالصف الثانى الثانوى، منذ ولادته اكتشف الأطباء إصابته بضعف سمع عصبى شديد بالاذنين، ويحتاج إلى جراحة لزرع قوقعة بالإذن، وأجريت له جراحة زرع قوقعة بالأذن اليمنى.

إلا أن السمع مهدد بالفقدان، لأن جهاز السمع «القوقعة» يحتاج كل عدة أشهر إلى صيانة وقطع غيار مثل ميكروفون أو بطاريات أو أسلاك أو مغناطيس، وهذه الأشياء المطلوبة الآن تتكلف سبعة عشر ألف جنيه، وهذه المبالغ كبيرة تفوق المقدرة المالية للأب، وهو عامل بسيط باليومية، والام لديها ٥ أبناء بمراحل التعليم، ولاتستطيع تلبية المتطلبات الضرورية لهم، والابن مهدد بفقدان السمع والتعثر فى الحياة، لتوقف «القوقعة» عن العمل بسبب الحاجة لقطع غيار وصيانة، كما يحتاج جلسات تخاطب تتكلف ألف وخمسمائة جنيه شهرياً.

جاءت آلام إلى «عيادة الوفد» تبحث عن الأمل فى إنقاذ فلذة كبدها، وتناشد أهل الخير من أصحاب القلوب الرحيمة مساعدتها العاجلة فى نفقات العلاج وإنقاذه من الصمم.

الأرملة ونفقات الحياة الصعبة



الأم وابنتها فى انتظار الأمل

«فاتن بخيت جودة»، أرملة، تعانى من ظروف معيشية صعبة بعد رحيل الزوج منذ ٦ سنوات، وتواجه هموم الحياة على كتفها تاركًا لها طفلة صغيرة لم ترَ الحياة بعد، وتعول طفلة صغيرة فى عمر الزهور عمرها ٥ سنوات والأم تعانى من إعاقة وتشوه بالركبة يعوقها عن القدرة على العمل وتوفير قوت يومها والحياة الكريمة لها وبنتها الصغيرة والأسرة لا تمتلك من حطام الدنيا شيئًا سوى معاش ضئيل من تكافل وكرامة قدره سبعمائة جنيه لا تكفى نفقات الحياة وتعليم الطفلة الصغيرة ومتطلبات الحياة من مأكل ومسكن.

وتناشد «عيادة الوفد» أهل الخير وأصحاب القلوب الرحيمة تقديم مساعدة مالية للأم تعينها على نفقات الحياة الصعبة وتربية الطفلة وتعليمها.

نداء إلى وزير الصحة وأصحاب القلوب الرحيمة



جاسر يحتاج إلى جراحة عاجلة

جاسر أحمد محمود طفل فى عمر الزهور لم يتجاوز عمره عامين يعيش مأساة مع المرض يعانى من مرض وراثى «إم بى أس» الذى يتسبب فى مضاعفات خطيرة على الطفل منها ضعف النظر اكتشفت الأم تدهور حالة الطفل منذ ستة شهور وتم عرضه على الأطباء وإجراء الفحوصات الطبية ويحتاج الطفل إلى عملية زرع نخاع وحقن إنزيم تعويضى، ثمن الحقنة الواحدة خمسة عشر ألف جنيه والأسرة تقف عاجزة أمام المرض وتوفير تكلفة العملية والحقن، والأب متوفى، ولديه ثلاثة أطفال توفوا بسبب هذا المرض «محمد» ١٧ سنة و«عاصم» ٦ سنوات و«أسر» ٦ شهور.

وتناشد الأسرة وزير الصحة الدكتور خالد عبدالغفار وأهل الخير وأصحاب القلوب الرحيمة المساعدة فى علاج الطفل الصغير وأجراء العملية الجراحية وإنقاذ فلذة كبدها بعد أن تدهورت حالته الصحية.

ضيق التنفس والاستيقاظ ليلاً أهم الأعراض

بعد ضعف العضلة.. هل يستعيد القلب قوته؟

يعتقد البعض أن تشخيص ضعف عضلة القلب يعنى أن القلب أوشك على التوقف وأن المريض لن يستطيع ممارسة حياته بصورة طبيعية مرة أخرى، لكن الحقيقة أن الطب شهد تطورا كبيرا فى علاج هذه الحالات وأصبح من الممكن تحسين كفاءة القلب وتقليل المضاعفات بل واستعادة جزء كبير من قوة العضلة فى بعض المرضى.

كتب - د.مصطفى دنقل:

وضعف عضلة القلب ليس مرضا واحدا بل قد يكون نتيجة لأسباب مختلفة بعضها قابل للعلاج والتحسن بصورة ملحوظة.

ويقول الدكتور محمد صبرى الحدينى استشارى القلب والقسطرة بمعهد القلب القومي: القلب هو المضخة المسؤولة عن توصيل الدم والأكسجين إلى جميع اعضاء الجسم وعندما تقل قدرة عضلة القلب على الانقباض وضخ الدم بكفاءة قد يشعر المريض بالارهاف وضيق التنفس وقد تتجمع السوائل فى الرئتين أو القدمين، ونقيس كفاءة ضخ القلب عادة باستخدام فحص الموجات الصوتية «الإيكو» الذى يحدد ما يعرف بالكسر القذفى، وتتراوح نسبته الطبيعية غالبا بين ٥٥٪ و٧٠٪ وعندما تنخفض إلى ٤٠٪ أو أقل، فإن ذلك يشير إلى ضعف واضح فى قدرة البطين الأيسر على الانقباض لكن بعض المرضى قد يعانون من أعراض فشل القلب رغم أن قوة الانقباض تبدو طبيعية نتيجة زيادة تيبس عضلة القلب وصعوبة امتلائها بالدم.

ويحذر الدكتور محمد صبرى الحدينى من بعض الأعراض التى قد تبدأ بصورة بسيطة، ويعتقد المريض أنها نتيجة التقدم فى السن أو الإجهاد ومن أشهرها ضيق التنفس عند المشى أو صعود السلالم وصعوبة التنفس أثناء النوم والحاجة إلى أكثر من وسادة والاستيقاظ ليلا بسبب الشعور بالاختناق وتورم القدمين أو زيادة الوزن سريعا بسبب احتباس السوائل والإرهاق المستمر وعدم القدرة على ممارسة الأنشطة المعتادة وخفقان القلب أو تسارع ضرباته ولا تعنى هذه الأعراض بالضرورة وجود ضعف بعضلة القلب ولكنها تستدعى الفحص لمعرفة السبب.

ويوضح الدكتور محمد صبرى الحديث أسباب ضعف عضلة القلب بأنه توجد أسباب متعددة ويعد اكتشاف السبب خطوة أساسية فى نجاح العلاج، ومن أهمها ضيق الشرايين التاجية والجلطات القلبية حيث يؤدى نقص وصول الدم إلى تلف أجزاء من العضلة وارتفاع ضغط الدم واهمال علاجه لسنوات يجعل القلب يعمل بمجهود أكبر، وقد يؤدى إلى تضخم العضلة ثم تراجع كفاءتها وأمراض صمامات القلب مثل ضيق الصمام الأورطى أو ارتجاع الصمام الميترالى واضطرابات ضربات القلب قد يؤدى تسارع النبض المستمر إلى ضعف العضلة وقد تتحسن كفاءتها بعد علاج الاضطراب، وهناك أسباب أخرى: مثل بعض الأمراض الوراثية والتهابات عضلة القلب والسكرى واضطرابات الغدة الدرقية وبعض أدوية الأورام.

ولكن هل يمكن أن تعود عضلة القلب إلى قوتها الطبيعية؟

نعم فى بعض الحالات ولكن ذلك يعتمد على سبب الضعف ومدى تأثر العضلة وسرعة بدء العلاج، فالمريض الذى يعانى من ضعف العضلة نتيجة تسارع ضربات القلب قد يستعيد جزءا كبيرا من كفاءة القلب بعد السيطرة على النبض، كذلك قد تتحسن العضلة بعد علاج بعض أمراض الصمامات او مع الانتظام على الأدوية الحديثة أما إذا حدث تلف دائم أو تليف واسع فى عضلة القلب، فقد يكون التحسن محدودا لكن العلاج يظل قادرا على تقليل الأعراض والمضاعفات وإطالة العمر.



د.محمد صبرى الحدينى

ويضيف الدكتور محمد صبرى الحدينى أن العلاج شهد تطورا كبيرا فبعد أن كان يعتمد اساسا على مدرات البول لتخفيف الاحتقان أصبحت لدينا أدوية تساعد ايضا على تقليل دخول المستشفى وخطر الوفاة وفى حالات ضعف القدرة الانقباضية للقلب يعتمد العلاج الحديث على اربع مجموعات دوائية رئيسية :سكوبيترل/ فالسارتان يساعد على تقليل العبء الواقع على القلب وتحسين النتائج العلاجية وحاصرات بيتا تحمى عضلة القلب من التأثير الضار للتنبيه العصبى المستمر ومضادات الألدوستيرون وتساعد على حماية القلب وتقليل المضاعفات ومثبطات وأثبتت فعاليتها حتى لدى المرضى غير المصابين بالسكري SGLT2.

والاتجاه الحديث هو البدء المبكر بالعلاجات الاساسية المناسبة للمريض مع تعديل الجرعات تدريجيا تحت الاشراف الطبى ويختلف العلاج من مريض لآخر وفقا لقوة العضلة وضغط الدم ووظائف الكلى والحالة الصحية العامة، ولم يعد العلاج مقتصرا على الأدوية وحدها فقد أصبح للتدخلات الحديثة بالقسطرة دور مهم فى علاج بعض الأسباب والمضاعفات.

وينصح الدكتور محمد صبرى الحدينى المريض أن نجاح العلاج يتطلب مشاركة حقيقية من المريض بتقليل الملح والالتزام بالأدوية ومتابعة الوزن وضغط الدم والامتناع عن التدخين وممارسة النشاط البدنى المناسب والمتابعة المنتظمة مع طبيب القلب ويجب عدم ايقاف الأدوية بمجرح تحسن الاعراض أو ارتفاع كفاءة العضلة لأن الضعف قد يعود بعد التوقف عن العلاج ويجب التوجه إلى الطوارئ عند حدوث ضيق شديد ومفاجئ فى التنفس أو ألم مستمر بالصدر او فقدان الوعى، ويجب التوجه إلى الطوارئ عند حدوث ضيق شديد ومفاجئ فى التنفس، أو ألم مستمر بالصدر، أو فقدان الوعى.

طرق الوقاية من التقليات الجوية وأضرارها على الجهاز التنفسى

اختيار الملابس المناسبة وارتداء الكمامة وتجنب الأماكن المزدحمة ضرورة

تشهد هذه الايام كثيراً من التقلبات الجوية والتغيرات المناخية، والتى لها أضرار مباشرة على الجهاز التنفسى وخاصة الأنف والحلق والحنجرة، وحذّر الأطباء من تزايد خطر الأمراض الموسمية التى تطرق الأبواب خلال الفترة الحالية، فى ظل التغيرات السريعة فى الأحوال الجوية نتيجة تقلب الفصول وتبدّل درجات الحرارة، مؤكدين أن هذه التغيرات تؤثر فى شريحة واسعة من الأفراد، خصوصًا مرضى الربو والأطفال، وتزداد فى فصل الخريف، واقتراب موسم الشتاء.

كتب - أحمد عبدالرؤوف:

ويعانى كثير من أصحاب الامراض المزمنة من التقلبات الجوية تأثرا بالنشاط فى حركة الرياح والغبار والاتربة والانخفاض فى درجات الحرارة خلال الليل وساعات الصباح الباكر، والتغيرات السريعة التى تحدث فى درجات الحرارة قد تسبب عددا من المخاطر الصحية خاصة على الأطفال وكبار السن وأصحاب المناعة الضعيفة، ومن تلك المخاطر كثرة التعرض للعدوى نتيجة تباين درجات الحرارة وعدم ارتداء ملابس مناسبة للطقس وكذلك الإصابة بالحساسية.

وما بين ارتفاع وانخفاض مفاجئ فى درجات الحرارة، يكون بعض الفئات أكثر عرضة للعديد من الأمراض المرتبطة بالتقلبات الجوية، مثلما أوضحت منظمة الصحة العالمية، أن تقلبات الطقس تسفر عن أزمات صحية من شأنها أن تؤدى للوفاة فى بعض الأحيان، فما هى هذه الأضرار وما خطورتها؟ وكيف يمكن الوقاية منها؟

يقول الدكتور أحمد الموصلى استشارى الأنف والاذن والحنجرة، أن أهم وظيفة للأنف هى ضبط حرارة ورطوبة ونقاء الهواء الداخل للحنجرة، ومنها الشعب الهوائية والحويصلات الرئوية، الشعر فى مقدمة الأنف من الداخل يقوم باحتجاز ذرات الاتربة الداخلة للأنف، والذى يصل منها لداخل الأنف ويلتصق بالافرازات المخاطية الطبيعية الموجودة بالأنف، كما ان الغشاء المخاطى المبطن للأنف يقوم بترطيب الهواء الجاف الداخل للجهاز التنفسى، بالاضافة لتمدد الشعيرات الدموية التى تقوم بتدفئة الهواء، اما فى حالة الاجواء الحارة الرطبة فإن غضاريف الأنف وهى نتوءات داخل تجويف الأنف، تقوم بتحويل تيار الهواء الداخل، إلى دوامات هوائية تقوم بتبريد الهواء وتقليل الرطوبة به.



ويضيف الدكتور احمد الموصلى، أن التغير الحاد فى درجات الحرارة والرطوبة، بين الصباح والمساء يؤدى إلى ارهاق واجهاد لوظيفة الأنف وطريقة عملها، وبالتالى فشل الأنف وضعف مقاومتها لتصبح معرضه للمرض، والاصابة بالميكروبات والفيروسات المختلفة، وتزداد معاناة مرضى الحساسية فى الاتربة والتلوث البيئى، وتزيد من تفاعل الجسم مع مسببات الحساسية، وبالتالى تضعف مناعة الأنف والجهاز التنفسى، وتزيد شدة الحساسية وتكثر التهابات الأنف والجيوب الانفية، لدرجة ان المرضى والاطباء انفسهم قد يختلفوا فى تفسير ذلك، هل هى زيادة للحساسية الموجودة اصلا ام هى حساسية من نوع اخر، بسبب الاتربة وتغير درجات الحرارة، أم ان معاناة المرضى بسبب التهابات وعدوى جديدة، ويصاحب معاناة الأنف والجيوب زيادة فى الافرازات المائية، الموجودة بالجهاز التنفسى لتصبح ثقيلة ومخاطية لتسبب التهابات بالحلق والحنجرة، وما يصاحبها من كحة وتغيير فى الصور، ويعانى الانسان من حكة بالعين واحمرار قد يزيد ليصبح التهاب حقيقى بالعين.



د. أحمد الموصلى

ولعلاج هذه المشاكل يوضح الدكتور احمد الموصلى، يجب استشارة الطبيب المختص لاخذ العلاج المناسب، مثل المضاد الحيوى فى حالة وجود التهاب بكتيرى، أو الاكتفاء بتناول مضادات الحساسية وادوية البرد المختلفة، ويعتبر بخاخات ماء البحر «الماء المالح» هى انسب الادوية فى هذه المرحلة، لما تقوم به من غسيل للأنف وتطريب للجهاز التنفسى.

وينصح الدكتور احمد الموصلى، للوقاية من هذه التقلبات الجوية، يجب اخذ الحيطة عند الخروج واختيار الملابس المناسبة، ويستحسن وضع الكمامة الطبية فى الاجواء المتربة، اما بالنسبة لمرضى الحساسية فيجب الاهتمام بتناول علاجات الحساسية بانتظام، وبالطبع يجب مراعاة النظافة الشخصية، وتجنب الأماكن المزدحمة، والاكثار من تناول المشروبات الدافئة، والغذاء المتوازن الذى يشتمل على الخضراوات الطازجة والفاكهة، لما تحتويه من الفيتامينات وخاصة فيتامين ج الذى يرفع من مناعة الجهاز التنفسى

قائمة مشتريات ناقصة

الأسعار تفرض خريطة جديدة للإنفاق

الأسر تقلّص احتياجاتها.. وخبراء يطالبون بتعزيز الإنتاج المحلى ومواجهة الاحتكار



لم تعد العودة من جولة شراء مستلزمات المنزل تعنى بالضرورة أن الأسرة حصلت على كل ما تحتاج إليه؛ فكثيرًا ما يكتشف المواطن، بعد المرور على المحال ومراجعة الأسعار، أن المبلغ الذى معه لا يكفى لاستكمال قائمة مشترياته، فيبدأ الاستغناء عن بعض الأصناف، أو تقليل الكميات، وتأجيل ما يمكن تأجيله إلى وقت آخر.

مشهد يتكرر داخل البيوت، حيث أصبحت تدبيرات المعيشة اليومية مرهونة بحسابات دقيقة، لا تترك مجالًا كبيرًا للمصروفات الطارئة أو المتطلبات الإضافية. ولم تعد الضغوط مقتصرة على أسعار الطعام والسلع الغذائية، فهناك فواتير الكهرباء والمياه والغاز، ومصاريف الانتقال والعلاج والدواء، وغيرها من الالتزامات التى تستنزف جانبًا كبيرًا من دخل الأسرة. وبينما يحاول رب الأسرة الوفاء بمسئولياته، تجد ربة المنزل نفسها أمام مهمة شاقة لتدبير الاحتياجات بأقل تكلفة ممكنة، دون الإخلال بالمتطلبات الأساسية لأفراد أسرتها.

وتزداد حيرة المستهلك عندما يجد تفاوتا فى أسعار السلعة الواحدة من مكان إلى آخر، فيضطر إلى السؤال والمقارنة والبحث عن بدائل أقل سعرًا، وربما الانتقال بين أكثر من محل لتوفير بضعة جنيهات. ومع تكرار هذه التجربة، لم يعد السؤال متعلقًا بالسعر الذى يستطيع المواطن دفعه فحسب، وإنما بأسباب تفاوت الأسعار، ومدى التزام التجار بالإعلان عنها، وفاعلية الرقابة فى مواجهة المغالاة واستغلال حاجة المستهلك.

وتكشف شهادات المواطنين عن جانب من هذه المعاناة؛ فخلف كل قائمة مشتريات تقلّصت، واحتياج جرى تأجيله، حسابات يومية تجريها الأسر لموازنة الدخل مع المصروفات. ورغم اختلاف صور التأثر من أسرة إلى أخرى، فإنها تلتقى عند صعوبة الوفاء بالمتطلبات الأساسية، فى ظل دخول لم تعد تواكب الزيادات المتلاحقة.

تراجع الدخل

قال أحد المواطنين، الذى يعول أسرة مكونة من عدة أفراد، إن شراء مستلزمات المنزل لم يعد يتم بالصورة المعتادة، بعدما أصبح المبلغ المخصص للمشتريات غير كاف للحصول على الكميات نفسها التى اعتادت الأسرة شراءها من قبل.

وأوضح أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية اضطره إلى مراجعة احتياجات المنزل باستمرار وتقليل بعض المشتريات، حتى يتمكن من توفير الضروريات لأفراد أسرته، دون استنزاف الدخل خلال الأيام الأولى من الشهر.

وأضاف أن المشكلة لا تتعلق بالطعام والشراب وحدهما، فالمواصلات وفواتير الخدمات وغيرها من الالتزامات تستقطع جانبًا كبيرًا من الميزانية، الأمر الذى يجعله حريصًا على حساب كل مصروف، خشية عدم القدرة على الوفاء ببقية احتياجات الأسرة قبل موعد حصوله على الدخل التالى.

وأعربت إحدى ربات البيوت عن استيائها من التغيرات التى طرأت على أسعار المنتجات التى اعتادت شراءها، مؤكدة أن تدبير مستلزمات المنزل أصبح يتطلب جولة من السؤال والمقارنة بين المحال، بعدما لم تعد الأسعار متقاربة كما كانت تتوقع.

وأوضحت أنها تضطر أحيانًا إلى شراء كميات أقل من بعض المنتجات، أو اختيار بدائل أخرى تتناسب مع إمكانات الأسرة، لافتة إلى أن هذه الاختيارات لم تعد مجرد رغبة فى التوفير، وإنما أصبحت وسيلة لتفعلية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات بالمبلغ المتاح.

أعباء متزايدة

وأشار أحد أصحاب المعاشات إلى أن أصحاب الدخول الثابتة يواجهون صعوبة أكبر فى التعامل مع الزيادات المتلاحقة، فى ظل محدودية مصادر الدخل الإضافية التى تساعدهم على مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وأوضح أن المعاش يذهب معظمه إلى متطلبات الحياة الأساسية، ولا سيما الطعام وفواتير المنزل، إلى جانب نفقات العلاج التى لا يمكن الاستغناء عنها، مؤكدًا أن أى زيادة جديدة تعنى مزيدًا من التضييق على احتياجات أخرى.

وطالب بتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة، وتكثيف الرقابة على منافذ البيع، حتى لا يجد أصحاب المعاشات ومحدودو الدخل أنفسهم أمام اختيارات صعبة بين احتياجات لا غنى عنها.

وقال أحد المستهلكين إن اختلاف أسعار المنتج الواحد بين المحال التجارية يضع المواطنين فى حيرة، خاصة عندما لا يجدون تفسيرًا واضحًا للفارق بين سعر وآخر، موضحًا أنه أصبح يحرص على السؤال فى أكثر من مكان قبل إتمام عملية الشراء.

وأضاف أن معرفة السعر الحقيقى للسلعة باتت ضرورة للمستهلك، مطالبًا بإلزام المحال بالإعلان الواضح عن الأسعار، ومحاسبة من يبالغ فيها أو يستغل حاجة المواطنين، مع عدم الاكتفاء بحملات رقابية مؤقتة، وإنما استمرار المتابعة لضمان الالتزام.

ترى الدكتورة سعاد الديب، عضو مجلس إدارة جهاز حماية المستهلك ورئيس الاتحاد النوعى لجمعيات حماية المستهلك، أن التعامل مع ارتفاع الأسعار يتطلب حلولًا تتجاوز الإجراءات المؤقتة، وتبدأ من تعزيز قدرة السوق المحلية على توفير احتياجاتها، بدلًا من استمرار الاعتماد على الخارج فى تدبير نسبة كبيرة من السلع.

وأكدت «الديب»، فى تصريح خاص لـ«الوفد»، أن التغيرات فى سعر الدولار تنتقل آثارها إلى أسعار المنتجات المحلية، نتيجة ارتباط جانب من احتياجات السوق بالاستيراد، وما يترتب على ذلك من تغير فى تكلفة شراء السلع والخامات من الخارج.

وأوضحت أن تقليص هذا التأثر يتطلب التوسع فى الإنتاج المحلى، والاستفادة من الإمكانات المتاحة فى القطاعات الزراعية والصناعية ومجالات الطاقة، مشيرة إلى أهمية توظيف نتائج الأبحاث التى تجريها مراكز البحوث وتحويلها إلى مشروعات وتطبيقات إنتاجية تسهم فى توفير احتياجات السوق.

وشددت على أن زيادة الإنتاج لا ينبغى أن تظل مسئولية الحكومة وحدها، وإنما تحتاج إلى مشاركة أوسع من القطاع الخاص، من خلال تشجيع الاستثمار وفتح مجالات جديدة أمام المشروعات الإنتاجية، والتوسع فى تصنيع بدائل محلية للمنتجات التى تعتمد الدولة على استيرادها.

وأضافت أن معالجة المشكلة تستلزم النظر إلى رحلة السلعة منذ إنتاجها وحتى وصولها إلى المستهلك، فلا يكفى توفير المنتج دون وجود منظومة توزيع وتداول قادرة على نقله بكفاءة، وتقليل التكاليف التى تضاف إليه خلال مراحل انتقاله.

ولفتت «الديب» إلى أن الاستيراد لا يزال يمثل مصدرًا مهمًا لتوفير بعض السلع الأساسية، ومن بينها الزيوت والقمح، رغم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج المحلى، مشيرة إلى ارتفاع توريدات القمح المحلى خلال الموسم الحالى، باعتباره أحد المؤشرات على أهمية التوسع فى الاعتماد على الموارد المحلية.

وأشارت إلى أن الزيادة السكانية تفرض ضغوطًا إضافية على منظومة توفير السلع، مع ارتفاع حجم الطلب بصورة مستمرة، وهو ما يستدعى ربط خطط الإنتاج باحتياجات المواطنين، بحيث تتناسب معدلات التوسع الإنتاجى مع الزيادة فى الاستهلاك.

وفيما يتعلق بسلوك المستهلكين، دعت إلى الابتعاد عن الإسراف وترشيد شراء السلع وفق الاحتياجات الفعلية للأسرة، موضحة أن حسن إدارة موارد المنزل يساعد على التعامل مع الظروف الاقتصادية، لكنه لا يمثل بديلًا عن معالجة الأسباب الأساسية لارتفاع الأسعار.

وأكدت أهمية تعزيز دور جمعيات حماية المستهلك فى توعية المواطنين بحقوقهم، ومساعدتهم على رصد الممارسات التى تضر بهم، والتواصل مع الجهات المعنية بشأن الشكاوى والمخالفات، بما يجعل حماية المستهلك مسئولية مشتركة بين المؤسسات والمجتمع.

تأثير دولى

لا تتوقف آثار الحروب عند حدود الدول التى تشهد الصراعات، فاضطراب حركة التجارة الدولية وارتفاع تكاليف النقل والتأمين ينعكسان على اقتصادات بعيدة عن مناطق النزاع، ومن بينها الاقتصاد المصرى، بحسب الدكتور ياسر حسين سالم، الخبير الاقتصادى والمالى الدولى والمحاضر بالجامعات الخاصة والدولية.

وأوضح سالم، فى تصريح خاص لـ«الوفد»، أن التوترات الجيوسياسية تؤثر فى أسعار السلع والخدمات من خلال زيادة تكلفة الطاقة والمواد الخام، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع نفقات الشحن والتأمين، وهى عناصر تدخل بصورة مباشرة فى حسابات الإنتاج وتكلفة وصول المنتجات إلى الأسواق.

وأشار إلى أن الاقتصادات الناشئة والنامية تكون أكثر تعرضًا لهذه التأثيرات، خاصة عندما تعتمد على استيراد جانب من احتياجاتها الأساسية ومدخلات الإنتاج، موضحًا أن أى اضطراب فى طرق التجارة أو حركة النقل البحرى يضيف أعباء جديدة على الشركات والمصانع والمستوردين.

وأضاف أن ارتفاع تكلفة الشحن لا يمثل سوى حلقة فى سلسلة تبدأ من شراء الخامات ونقلها إلى المصانع، ثم نقل المنتجات إلى الموانئ أو الأسواق المحلية، وصولًا إلى منافذ البيع. ومع زيادة تكلفة كل مرحلة، يجد المنتج نفسه أمام أعباء إضافية تنعكس فى النهاية على السعر الذى يدفعه المستهلك.

وضرب مثالًا بارتفاع أسعار البترول، موضحًا أن سعر البرميل تجاوز مستويات المائة دولار خلال فترات التصعيد التى أشار إليها، بعدما كان فى حدود ٧٥ دولارًا للبرميل، وفق تقديره للسعر المدرج فى الموازنة المصرية، لافتًا إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة لا يقتصر تأثيره على الوقود، وإنما يمتد إلى قطاعات صناعية وإنتاجية متعددة تعتمد عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولفت إلى أن تداعيات التوترات الدولية لا تنحصر فى تكلفة السلع المستوردة، بل تمتد إلى قطاعات مهمة فى الاقتصاد المصرى، من بينها السياحة وإيرادات قناة السويس وتدفقات الاستثمار، فضلًا عن الضغوط المحتملة على سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه، وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة الواردات ومستلزمات الإنتاج.

وأوضح سالم أن المنتج أو التاجر يتأثر بارتفاع تكلفة الخامات والطاقة والتشغيل والنقل، وقد يضطر إلى تعديل أسعار البيع حتى يتمكن من شراء مخزون جديد وتعويض الكميات التى باعها، مشيرًا إلى أن استمرار النشاط الاقتصادى يتطلب الحفاظ على رأس المال وتوفير احتياجات الإنتاج.

لكنه شدد على ضرورة التفرقة بين الزيادة التى تفرضها تكلفة حقيقية، وبين استغلال الأزمات لرفع الأسعار دون مبرر، وهو ما يستدعى وجود منافسة حقيقية ورقابة تمنع تحول الظروف الاستثنائية إلى فرصة للمغالاة.

تعدد المنتجين والموردين.. سلاح لمواجهة الاحتكار

وفى حديثه عن سبل ضبط الأسواق، أكد سالم أن زيادة عدد المنتجين والموردين والمستوردين تتيح للمستهلك خيارات أوسع، وتحد من سيطرة عدد محدود من المتعاملين على السلع، موضحًا أن تعدد مصادر توفير المنتج يخلق منافسة تدفع كل طرف إلى تحسين شروط البيع والحفاظ على قدرته على جذب المستهلكين.

وأضاف أن فتح المجال أمام منافسين جدد وإزالة العقبات غير الضرورية أمام دخولهم إلى السوق من شأنه تعزيز المعروض، بشرط الالتزام بالقوانين المنظمة للنشاط التجارى ومواجهة الاتفاقات الاحتكارية والممارسات التى تؤدى إلى التلاعب بالأسعار.

وأشار إلى أهمية تيسير إجراءات استيراد السلع التى تحتاج إليها السوق، والإسراع فى إنهاء الإجراءات الجمركية والإفراج عن البضائع بالموانئ وفق القواعد المنظمة، حتى لا تتحمل المنتجات تكاليف إضافية نتيجة طول فترات الانتظار والتخزين.

وشدد على أهمية استمرار منافذ البيع التابعة للدولة والوزارات، سواء الثابتة أو المتحركة، فى توفير السلع الأساسية والاحتياجات اليومية بأسعار مناسبة، باعتبارها بدائل للمواطنين تسهم فى خلق منافسة مع بقية منافذ البيع، خاصة فى المناطق الأكثر احتياجًا.

المخزون الاستراتيجى.. ضرورة لا تعنى تخزين الأسر

وتطرق سالم إلى مسألة التخزين خلال فترات الأزمات، مؤكدًا أن التعامل مع المخزون يختلف بحسب الجهة التى تحتفظ به والغرض منه؛ فهناك فرق بين احتفاظ الدولة بمخزون استراتيجى، واحتفاظ المصانع بالخامات اللازمة لاستمرار العمل، وبين شراء الأسر كميات تفوق احتياجاتها خوفًا من نقص السلع.

ودعا المواطنين إلى عدم المبالغة فى الشراء والتخزين، موضحًا أن تدبير الاحتياجات الأسبوعية وفق معدلات الاستهلاك الفعلية يقلل الهدر، ويحمى الأسر من إنفاق أموالها على منتجات قد لا تحتاج إليها فى الوقت الحالى.

وفى المقابل، أوضح أن احتفاظ الشركات والمصانع بمخزون مناسب من الخامات يعد أمرًا مهمًا لتأمين استمرار الإنتاج وعدم توقف خطوط التشغيل عند حدوث اضطرابات فى التوريد، بشرط ألا يتحول التخزين إلى وسيلة لحجب السلع عن السوق أو استغلال نقص المعروض لتحقيق مكاسب غير مبررة.

أما بالنسبة للدولة، فأكد ضرورة تعزيز المخزون الاستراتيجى من السلع الأساسية، حتى تكون لديها القدرة على تلبية احتياجات المواطنين إذا تعرضت سلاسل الإمداد للتعطل أو ارتفعت تكاليف الاستيراد بصورة مفاجئة.

وطرح تغطية احتياجات الدولة لمدة عام مقبل باعتبارها هدفًا استراتيجيًا يراه مناسبًا، مع مراعاة اختلاف طبيعة السلع وفترات صلاحيتها وتكاليف تخزينها وإمكانات توفيرها محليًا.

الإنتاج المحلى.. خط الدفاع الأول أمام أزمات الخارج

وأكد سالم أن زيادة الإنتاج المحلى تمثل أحد أهم المسارات التى يمكن من خلالها تقليل تأثر الاقتصاد المصرى بالأزمات الخارجية، خاصة فى السلع الأساسية والخامات التى يمكن تصنيعها أو توفير بدائل لها داخل الدولة.

وأوضح أن الاعتماد على المنتج المحلى لا يقتصر أثره على تقليل فاتورة الاستيراد، وإنما يحد أيضًا من تعرض السوق لتقلبات أسعار العملات الأجنبية وتكاليف الشحن والتأمين، ويمنح المنتجين قدرة أكبر على تلبية احتياجات المستهلكين دون الارتباط الكامل بالتغيرات التى تحدث فى الأسواق الدولية.

وأضاف أن الوصول إلى هذه النتيجة يتطلب بيئة تشجع الاستثمار وتدعم المشروعات الإنتاجية، وتيسر دخول المستثمرين إلى السوق، مع الاهتمام بتطوير وسائل النقل والتوزيع والبنية اللوجستية، حتى لا تستنزف تكاليف انتقال السلعة جزءًا كبيرًا من قيمتها قبل وصولها إلى المستهلك.

الشائعات تربك الأسواق.. والمعلومات الدقيقة ضرورة

وفيما يتعلق بتأثير المعلومات المتداولة على حركة البيع والشراء، أشار سالم إلى أن سرعة انتشار الأخبار عبر الوسائل الرقمية جعلت المستهلك والتاجر يتابعان تطورات الأسعار والمعروض بصورة لحظية، لكن هذه السرعة قد تتحول إلى مصدر للارتباك عندما تكون المعلومات المتداولة غير دقيقة أو غير موثقة.

وأوضح أن نشر البيانات الرسمية بصورة منتظمة، وتحديث المعلومات المتعلقة بالأسعار وحجم المعروض والمخزون، يساعد المواطنين على تكوين صورة أوضح عن حقيقة الأوضاع، ويحد من تأثير الشائعات التى قد تدفع البعض إلى الشراء المبالغ فيه أو اتخاذ قرارات غير محسوبة.

واختتم سالم بالتأكيد على أن تداعيات الحروب والأزمات الدولية لا تقف عند حدود الدول التى تشهدها، وإنما تمتد إلى الاقتصادات المرتبطة بحركة التجارة العالمية، وتتحمل الفئات محدودة الدخل والطبقة المتوسطة جانبًا كبيرًا من آثارها، نظرًا لمحدودية قدرتها على مواجهة الزيادات المتلاحقة.

وشدد على أن تخفيف هذه الضغوط عن المواطن يتطلب العمل على أكثر من مسار فى وقت واحد، من خلال زيادة المعروض، وتطوير الإنتاج المحلى، وتوفير مخزون استراتيجى مناسب، وتيسير الاستيراد الضرورى، وفتح المجال أمام المنافسة، مع التصدى للممارسات المخالفة التى تستغل الأزمات على حساب المستهلك.

سعاد الديب: تحجيم فاتورة الاستيراد طوق النجاة من تقلبات الأسواق العالمية

ياسر حسين: استمرار النشاط الاقتصادى يتطلب الحفاظ على رأس المال وتوفير احتياجات الإنتاج



د. سعاد الديب



ياسر حسين

أصحاب المعاشات: دخلنا ثابت وأعباؤنا متزايدة

حوادث وقضايا

إشراف: أمنية إبراهيم - أحمد شرباش

مزقت ملابسه

حبس المتهمة بضرب زوجها داخل محكمة طنطا أسبوعين مع الشغل

قضت محكمة طنطا بمعاقبة المتهمة بضرب زوجها داخل مجمع محاكم طنطا بالحبس أسبوعين مع الشغل.

كانت محكمة أول درجة قد عاقبت المتهمة بالحبس شهر وكفالة ١٠٠ جنيه فى القضية رقم ٩٦٨٤ لسنة٢٠٢٦، جنح أول طنطا، وقامت المتهمة بالاستئناف على الحكم وأصدرت المحكمة قرارها المتقدم.

وكشفت التحقيقات أن الزوج اتهم زوجته بالتعدى عليه بالسب والشتم والضرب، فضلًا عن تمزيق ملابسه أمام المترددين على المحكمة، وذلك فى أثناء وجوده للإدلاء بشهادته فى قضية إيصال أمانة أقامتها الزوجة ضد والده.

كان حرس مجمع محاكم طنطا، قد تمكن من التحفظ على الزوجة بعد قيامها بالتعدى على زوجها بالضرب داخل المحكمة وتمزيق ملابسه، وتحرر محضر بالواقعة، وتمت احالة القضية للمحكمة التى تداولت القضية واصدرت قرارها المتقدم.



الزوجان

برميل المزرعة أخفى جثمانه

تفاصيل الساعات الأخيرة فى حياة طفل الشرقية

شهدت قرية سعود البحرية التابعة لمركز الحسينية بمحافظة الشرقية جريمة مأساوية، بعدما عُثر على جثمان الطفل محمد عماد حسن عبدربه، البالغ من العمر ٤ سنوات، مقتولًا ومخفيًا داخل برميل بإحدى المزارع، عقب اختفائه من أمام منزل أسرته لساعات، وتسببت الصدمة بوفاة جدة الطفل الضحية إثر تعرضها لأزمة قلبية بعد علمها بمقتله.

وأمرت نيابة الحسينية بتشريح جثمان الطفل، وكلفت مصلحة الطب الشرعى بإعداد تقرير الصفة التشريحية لبيان سبب الوفاة وتحديد ملابسات الجريمة، مع استكمال التحقيقات والإجراءات القانونية اللازمة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقى الأجهزة الأمنية بمديرية أمن الشرقية إخطارًا بورود بلاغ من أسرة الطفل يفيد باختفائه من أمام منزلهم بقرية سعود البحرية، فى تمام الساعة التاسعة صباحًا، بعدما فشل أفراد الأسرة والأهالى فى العثور عليه رغم تكثيف عمليات البحث. وعلى الفور، شُكل فريق بحث جنائى مكثف لكشف غموض اختفاء الطفل وتحديد مكانه، ونجحت الجهود فى العثور عليه جثة هامدة فى الساعة الواحدة صباحًا من اليوم التالى، داخل برميل بإحدى المزارع بالقرية، وجرى نقل الجثمان إلى مستشفى الأحرار التعليمى تحت تصرف النيابة العامة.

وكشفت التحريات الأولية أن وراء ارتكاب الجريمة شابًا يُدعى «أحمد ع. ع.»، يبلغ من العمر ١٨ عامًا، ومن جيران أسرة الطفل، حيث تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبطه واقتياده إلى ديوان مركز شرطة الحسينية لمواجهته بالاتهامات المنسوبة إليه.



الجانى



المجنى عليه

وأظهرت التحقيقات أن المتهم وأفراد أسرته شاركوا أسرة الطفل والأهالى فى عمليات البحث عنه عقب اختفائه، فيما تظاهر المتهم بالحزن الشديد على اختفاء الصغير، فى محاولة للتمويه وعدم إثارة الشكوك حوله.

وفى تطور مأساوى، توفيت سنية حسين أحمد، البالغة من العمر ٦٨ عامًا، إثر تعرضها لأزمة قلبية حادة عقب علمها بنبأ مقتل الطفل، لتضيف وفاتها مأساة جديدة إلى أهالى القرية الذين عاشوا صدمة العثور على جثمان الصغير. وحررت الأجهزة الأمنية محضرًا بالواقعة، فيما تولت النيابة العامة التحقيق، وأصدرت قرارها بتشريح جثمان الطفل وإعداد تقرير الصفة التشريحية، للوقوف على أسباب الوفاة وكشف جميع ملابسات الجريمة.

حبس طالب نشر مقطع فيديو لشاب وفتاة داخل سيارة بالتجمع

كشفت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية ملابسات مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعى، تضمن قيام أحد الأشخاص بتصوير آخر وبصحبته فتاة داخل سيارة فى وضع غير لائق، وابتزازهما ماليًا مقابل عدم نشر المقطع.

وتبين من الفحص أنه بتاريخ ٣٠ أكتوبر الماضى، تلقى قسم شرطة التجمع الخامس بلاغًا من الشخصين الظاهرين فى مقطع الفيديو، اتهما فيه أحد الأشخاص بتصويرهما خلسة داخل السيارة، ومطالبتهما بمبلغ مالى مقابل عدم نشر المقطع المصور.

وأضاف الشاكيان أنهما حوّلا المبلغ المالى المطلوب إليه، إلا أنه أقدم على نشر الفيديو، ثم طالبهما بمبلغ مالى آخر، مواصلا ابتزازهما.

وعقب تقنين الإجراءات، تمكنت الأجهزة الأمنية من تحديد هوية المشكو فى حقه وضبطه، وتبين أنه عاطل وله معلومات جنائية، كما عُثر بحوزته على الهاتف المحمول المستخدم فى تصوير الواقعة ونشر المقطع.

وبمواجهته، اعترف بارتكاب الواقعة على النحو المشار إليه، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

سقوط سيدتين خدعتا مسنًا بـ«الحسد» وسرقتا أمواله فى بولاق الدكرور



المتهمتان

كتب - أحمد شرباش:

كشفت تحقيقات رجال مباحث الجيزة تفاصيل اتهام سيدتين بسرقة مبلغ مالى من مسن بمنطقة بولاق الدكرور فى الجيزة، حيث تبين أنهما استغلا كبر سن المجنى عليه وإيهامه بقدرتهما على علاجه من الحسد باستخدام الرقية، واستوليتا على أمواله بأسلوب المغافلة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى يوم ٢١ من الشهر الجارى، عندما تلقى قسم شرطة بولاق الدكرور بلاغًا من مسن، مقيم بدائرة القسم، اتهم فيه سيدتين مجهولتين بالطرق على باب شقته، واستغلال كبر سنه وإيهامه بأنه مصاب بالحسد، وأنهما تستطيعان علاجه. وأضاف المجنى عليه أن المتهمتين طلبتا منه إحضار المبلغ المالى الموجود داخل المنزل حتى تتمكنا من علاجه بأسلوب الرقية، وعقب انصرافهما اكتشف اختفاء المبلغ، ليتبين تعرضه للسرقة بأسلوب المغافلة.

وتمكنت الأجهزة الأمنية من تحديد هوية السيدتين الظاهرتين فى مقطع الفيديو المتداول، وتبين أن لهما معلومات جنائية، وتقيمان بدائرة مركز شرطة مغاغة بمحافظة المنيا.

وعقب ضبطهما ومواجهتهما، اعترفتا بارتكاب الواقعة على النحو المشار إليه، كما أرشدتا عن المشتريات التى قامتا بشرائها من متحصلات السرقة، وتبين أنها مركبة توك توك ودراجتان، إحداهما هوائية والأخرى كهربائية. وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المتهمتين.

التمويل العقارى يتجاوز 28 مليار جنيه

العقود التشاركية آلية جديدة لتطوير أدوات التمويل العقارى فى السوق المصرية

شهدت سوق التمويل العقارى المصرى نموًا ملحوظًا خلال النصف الأول من 2026، إذ ارتفع إجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات إلى نحو 28 مليار جنيه، بزيادة تقارب 25% مقارنة بالنصف الأول من 2025. ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، وسجل التمويل العقارى الممنوح خلال يونيو وحده نحو 7.67 مليار جنيه، مقابل 5.54 مليار جنيه فى الشهر نفسه من العام الماضى، بنمو 38.4% بينما ارتفع عدد العقود خلال الشهر إلى 2297 عقدًا مقابل 1922 عقدًا فى يونيو 2025، بزيادة 19.5%

صعدت أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل العقارى إلى نحو 63.8 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 47.3 مليار جنيه بنهاية يونيو 2025، بزيادة 16.5 مليار جنيه.

وتم خلال الأسبوع الماضى توقيع أول عقد تمويل عقارى تشاركى بين «يونايتد للتمويل» التابعة لبنك المصرف المتحد و«تمويل» للتمويل العقارى إحدى شركات مجموعة تمويل القابضة، بقيمة 120 مليون جنيه لتمويل وحدات سكنية للأفراد، حيث تستهدفان عقود تمويل عقارى تشاركية بقيمة تصل إلى 500 مليون جنيه خلال الشهر الجارى.

وقام بالتوقيع أحمد عادل حمودة رئيس قطاع الأعمال بشركة «يونايتد للتمويل»، وكريم البطوطى، المدير التنفيذى لشركة تمويل للتمويل العقارى، بحضور ماهر أبوستيت، رئيس شركة يونايتد للتمويل ومحمد الكحكى، رئيس شركة تمويل القابضة.

وأشار ماهر أبوستيت إلى إن إبرام أول عقد تمويل عقارى تشاركى بين الشركة و«تمويل للتمويل العقارى» يمثل خطوة مهمة نحو تطوير أدوات التمويل العقارى فى السوق المصرية، وفتح المجال أمام مزيد من التعاون بين شركات التمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.

وأضاف «أبوستيت» أن التمويل التشاركى يعد آلية مرنة تدعم استدامة التمويل العقارى، كما تساعد على توزيع المخاطر بين الشركات المشاركة فى التمويل، بما يتيح لكل شركة المشاركة فى عمليات تمويلية بقيم أكبر مع توزيع حجم التعرض للمخاطر بين أكثر من ممول.

وأوضح أن الآلية الجديدة تأتى استجابة لمتطلبات المرحلة الحالية، فى ظل الارتفاع المستمر فى أسعار العقارات وزيادة احتياجات التمويل اللازمة لشراء الوحدات السكنية وتمويل المشروعات الكبرى، بما يعزز قدرة شركات التمويل على تلبية الطلب المتنامى على التمويل العقارى.

وأشار إلى أن مشاركة أكثر من شركة فى تمويل العميل تتيح توسيع نطاق العمليات التى يمكن للشركات تنفيذها، سواء من حيث قيمة التمويل أو طبيعة الوحدات والمشروعات المستهدفة، بما يدعم نمو السوق ويفتح مجالا أكبر أمام شركات التمويل لتوظيف قدراتها التمويلية.

وأكد أن الاعتماد على عقود موحدة ومعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية يمثل عنصرًا مهمًا فى تطبيق آلية التمويل التشاركى، إذ يضمن وضوح أدوار والتزامات الأطراف المشاركة فى العملية التمويلية، ويدعم الشفافية ويحافظ على حقوق جميع الأطراف، بما يعزز استقرار سوق التمويل العقارى.

من جانبه أوضح محمد الكحكى، رئيس شركة تمويل القابضة، أن العقد الأول الذى أبرمته الشركتان تصل قيمته إلى 120 مليون جنيه، لتمويل وحدات سكنية لصالح أفراد، وتم توزيع التمويل بين الشركتين بالمناصفة.

وأضاف أن الشركتين تستهدفان البناء على هذه التجربة من خلال إبرام عقود تمويل عقارى تشاركية جديدة بقيمة تصل إلى 500 مليون جنيه خلال الشهر المقبل، فى إطار التوسع فى استخدام الآلية الجديدة وتعزيز القدرات التمويلية للشركات العاملة فى السوق.

وتوقع «الكحكى» أن يشهد قطاع التمويل العقارى مزيدًا من العقود التشاركية خلال الفترة المقبلة، خاصة مع الارتفاعات المتواصلة فى أسعار العقارات وتأثيرات التضخم التى تنعكس على القوة الشرائية للعملاء، بما يزيد الحاجة إلى أدوات تمويلية أكثر مرونة وقدرة على استيعاب القيم المرتفعة للوحدات العقارية.

وأوضح أن آلية عقود التمويل العقارى التشاركية تتيح لأكثر من شركة تمويل عقارى المشاركة فى منح تمويل واحد للعميل، من خلال تجميع القدرات التمويلية للشركات المشاركة، وهو ما يوفر سيولة تمويلية أكبر ويسهم فى إتاحة التمويل للوحدات والمشروعات التى تتطلب قيمًا مرتفعة.

وأشار إلى أن التوسع فى هذه الآلية يستهدف تعزيز القدرة التمويلية لشركات التمويل العقارى، ومواكبة الارتفاعات المتتالية فى أسعار الوحدات العقارية، إلى جانب زيادة حجم التمويلات الممنوحة بالسوق، من خلال الاستفادة من القدرات التمويلية لأكثر من جهة فى تنفيذ صفقة واحدة.

وأضاف أن التمويل التشاركى يمثل إحدى الأدوات التى يمكن أن تساعد شركات التمويل العقارى على التعامل مع ارتفاع أحجام التمويلات المطلوبة، خاصة فى ظل تغيرات أسعار العقارات وارتفاع قيمة التمويل اللازم لشراء الوحدات، بما قد يجعل مشاركة أكثر من ممول فى العقد الواحد خيارًا أكثر ملاءمة لتنفيذ العمليات التمويلية ذات القيم المرتفعة.

وأشار أحمد عادل حمودة إلى أن نجاح أول تجربة للتمويل التشاركى بين «يونايتد للتمويل» و«تمويل للتمويل العقارى» يفتح المجال أمام تنفيذ المزيد من العمليات المشتركة خلال الفترة المقبلة، والاستفادة من الآلية فى دعم نمو التمويل العقارى بالسوق المصرية.

وأضاف أن تلك الآلية ستساهم فى دعم قدرة الشركات على إتاحة تمويل أكبر للعملاء من خلال أدوات تمويلية تسمح بتوزيع التمويل بين أكثر من جهة بالإضافة إلى تعزيز وتبادل الخبرات بين شركات التمويل العقارى ما يسهم فى رفع كفاءة وجودة خدمات التمويل العقارى المقدمة للعملاء.

وقال كريم البطوطى إن عقود التمويل العقارى التشاركية تمثل ميزة إضافية للممولين العقاريين، خاصة فيما يتعلق بتقسيم المخاطر بين الشركات المشاركة فى العملية التمويلية.

وأوضح أن مشاركة أكثر من ممول فى العقد الواحد تتيح توزيع حجم التمويل والمخاطر المرتبطة به بين الأطراف المشاركة، بما يمنح الشركات قدرة أكبر على الدخول فى عمليات تمويلية ذات قيم مرتفعة، مع الحفاظ على مستويات مناسبة من إدارة المخاطر.

ويتيح التمويل العقارى التشاركى لشركات التمويل، التعاون فى تمويل العميل الواحد بدلا من تحمل شركة واحدة كامل قيمة التمويل، مع توزيع التمويل وفقًا للاتفاق المبرم بين الشركات المشاركة، بما يرفع الطاقة التمويلية المتاحة للقطاع ويدعم قدرته على التعامل مع العمليات ذات القيم الكبيرة.



قيادات «يونايتد» و«تمويل يوقعون أول عقد تمويل عقارى تشاركى



قيادات البنك والقطاع

«الأهلى المصرى» الأول كوكيل للتمويل ومُرتب رئيسى للقروض المشتركة

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى الربع الثالث من عام 2026 بتحقيق نتائج متميزة وفقًا لنتائج التقييم التى أعدتها مؤسسة «بلومبرج» العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة، والتى أظهرت حصول البنك الأهلى المصرى على المركز الأول كأفضل بنك فى السوق المصرفية المصرية عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسى ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

كما أظهرت النتائج أيضًا تحقيق البنك الأهلى المصرى المركز الأول كمسوق للتمويل وبنك المستندات، والمركز الثانى كمرتب رئيسى للتمويل والمركز الثالث كوكيل للتمويل على مستوى قارة إفريقيا، إضافة إلى حصول البنك على المركز الأول كبنك المستندات، المركز الرابع كوكيل ومسوق للتمويل والمركز السابع كمرتب رئيسى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استطاع البنك إدارة 29 صفقة تمويلية منها 20 صفقة كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 262.9 مليار جنيه حتى الربع الثالث من عام 2026.

أكد محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى، أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية متخصصة وذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولى لريادة البنك فى مجال القروض المشتركة فى مصر وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذا النجاح يأتى انعكاسًا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى من خلال قيامه بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التى تساهم فى خلق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، التعليم، البتروكيماويات، السياحة، الطاقة، التطوير العقارى ومواد البناء والصناعات الغذائية والزراعة، ما يساهم بشكل إيجابى فى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصرى، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالى تحسين أداء الميزان التجارى وتعظيم موارد الاقتصاد المصرى من العملات الأجنبية، مشيرًا إلى أن ذلك النجاح يأتى على الرغم من التحديات الكبيرة التى شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصرى والعالمى.

من جانبها أعربت سهى التركى نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى، عن اعتزازها باستمرار البنك فى تحقيق تلك المكانة المميزة فى أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة أن البنك يولى صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً فى ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التى تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التى تتوافر لديها الثقة فى قدرة البنك الأهلى المصرى على تمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية، بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى، والتى تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادى لكل مشروع، وأشارت إلى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة، وأن يكون البنك الأهلى المصرى الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب بما فى ذلك شركات القطاع الخاص بما يدعم مكانة البنك الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة فى مصر.

قال شريف رياض، رئيس الشركات الكبرى والقروض المشتركة التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى، إن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة فى مختلف القطاعات، والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة فى مصر وصلابة القطاع المصرفى، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التى نجحت فى إبرام 29 صفقة فى عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما فى ذلك 20 صفقة كان فيها البنك الأهلى المصرى وكيلا للتمويل، وهو ما يمثل 10.48% من إجمالى صفقات القروض المشتركة فى قارة إفريقيا خلال حتى الربع الثالث من عام 2026.

«التجارى الدولى» ينفرد بتمثيل إفريقيا والشرق الأوسط فى قائمة فورتشن

أُدرج البنك التجارى الدولى – مصر (CIB)، ضمن قائمة «فورتشن» «الشركات التى تُغيّر العالم» لعام 2026 فى فئة التمكين الاقتصادى، ليصبح البنك الوحيد فى إفريقيا والشرق الأوسط المُدرج بالقائمة هذا العام.

قال هشام عز العرب، الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة بالبنك التجارى الدولى – مصر (CIB)، نفخر بإدراج البنك ضمن قائمة «فورتشن» للمرة الثانية، وهو تقدير يعكس التزامنا بتسخير خبراتنا المالية لدعم النمو الاقتصادى وتعزيز الشمول المالى.

وأضاف: «يمثل إصدار الصكوك الاجتماعية المستدامة بقيمة 7 مليارات جنيه نموذجًا لكيفية توظيف الابتكار المالى والتوسع فى آليات التمويل المستدام لتلبية احتياجات حقيقية فى السوق، وتوجيه رءوس الأموال نحو المشروعات والقطاعات القادرة على تحقيق أثر اقتصادى واجتماعى ملموس».

قال البنك إن هذا الإدراج يعكس التزام البنك بتطوير حلول تمويلية مبتكرة تسهم فى توسيع الفرص الاقتصادية وتعزيز الشمول المالى، من خلال توجيه التمويل إلى القطاعات والفئات الأكثر احتياجًا للدعم، بما يسهم فى تحقيق أثر اقتصادى واجتماعى مستدام. موضحًا أن الاختيار جاء تقديرًا لجهوده كمستشار مالى لعملية إصدار الصكوك الاجتماعية المستدامة بقيمة 7 مليارات جنيه، باعتبارها إحدى آليات التمويل المستدام التى توظفها المؤسسة لتوجيه رءوس الأموال نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز وصول الفئات الأقل استفادة من الخدمات المالية إلى التمويل.

ويجسد هذا الإصدار رؤية البنك فى توظيف أدوات أسواق المال لربط رءوس الأموال باحتياجات الاقتصاد الفعلى، بما يدعم نمو الأعمال ويوسع فرص الاستثمار، ويسهم فى خلق فرص العمل وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويواصل البنك التجارى الدولى جهوده لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالى وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، انطلاقًا من إيمانه بالدور الحيوى الذى تلعبه هذه المشروعات فى دفع النمو الاقتصادى، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية المستدامة.



البنك التجارى الدولى

«مصر» يضخ 10 مليارات جنيه لشركة تسويق عقارى

وقع بنك مصر تسهيلًا ائتمانيًا طويل الأجل لصالح شركة «فاوندرز» للتسويق العقارى التابعة لشركة «هايد بارك» العقارية للتطوير، بقيمة 10 مليارات جنيه مصرى، وبمدة تمويل تصل إلى 8 سنوات، وذلك بغرض تمويل الاستحواذ على إحدى المشروعات السكنية المملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ بالإضافة إلى تمويل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالمشروع.

وقال البنك إن هذا يأتى فى إطار استراتيجية بنك مصر الرامية إلى دعم القطاع العقارى وتمويل المشروعات التى تسهم فى توفير وحدات سكنية وتجارية وإدارية متكاملة، بما يدعم خطط التنمية العمرانية طبقًا لرؤية مصر 2030، ويعزز النشاط الاقتصادى فى مختلف القطاعات المرتبطة بالتنمية العقارية.

جاء ذلك بحضور كل من هشام عكاشة، الرئيس التنفيذى لبنك مصر، ويحيى أبوالفتوح، رئيس مجلس إدارة شركة «هايد بارك» العقارية للتطوير ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاوندرز للتسويق العقارى، والمهندس أمين سراج، رئيس مجلس إدارة شركة «فاوندرز» للتسويق العقارى والعضو المنتدب لشركة «هايد بارك» العقارية للتطوير، الدكتور خالد عتريس رئيس القطاع القانونى ببنك مصر، وعمرو دمرداش رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة إلى جانب نخبة من قيادات بنك مصر وشركة «هايد بارك» العقارية للتطوير وشركة «فاوندرز» للتسويق العقارى.

قال هشام عكاشة – الرئيس التنفيذى لبنك مصر، إن قطاع التنمية العمرانية يمثل أحد القطاعات الحيوية الداعمة للنمو الاقتصادى، لما له من دور فى تحفيز العديد من الصناعات والأنشطة المرتبطة به، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يسهم فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى. وأكد أن دعم قطاع التنمية العقارية وتمويل المشروعات التنموية يأتى فى إطار رؤية الدولة المصرية 2030، التى تستهدف تعزيز التنمية العمرانية ودعم النشاط الاقتصادى بمختلف قطاعاته. وأضاف أن التنمية العمرانية لا تقتصر آثارها على توفير الوحدات السكنية والتجارية والإدارية، وإنما تمتد لتشمل العديد من الصناعات والخدمات المساندة، بما يعزز حركة الإنتاج والاستثمار ويدعم فرص العمل، مؤكدًا حرص بنك مصر على مواصلة دوره فى مساندة المشروعات التى تسهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والعمرانية.



توقيع عقد تمويل «فاوندرز» للتسويق العقارى

قال المهندس أمين سراج، رئيس مجلس إدارة شركة «فاوندرز» للتسويق العقارى والعضو المنتدب لشركة «هايد بارك» العقارية للتطوير، إن هذا التمويل يعكس الثقة المتبادلة والعلاقة الاستراتيجية الممتدة بين الشركة وبنك مصر، ويبرز ثقة البنك فى الملاءة المالية والخبرة التى تتمتع بها «هايد بارك» وذراعها التسويقية شركة «فاوندرز» للتسويق العقارى، مؤكدًا أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة فى دعم الخطط التوسعية للشركتين وفقًا لرؤية مؤسسية طويلة الأجل للتوسع المدروس. وأضاف أن توفير حلول تمويلية طويلة الأجل يمثل إحدى الركائز الأساسية لدعم النمو المستدام للقطاع العقارى، من خلال تنويع مصادر التمويل وتعزيز القدرات المالية اللازمة لتطوير المشروعات، مشيرًا إلى أن «هايد بارك» تعتمد على خبراتها الممتدة على مدار عقدين فى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تقدم قيمًا مستدامة للعملاء، وتواكب توجهات الدولة نحو التنمية العمرانية الشاملة.

وقام مكتب «بيكر ماكنزى» بدور المستشار القانونى للبنك وذلك فى إعداد عقد التمويل ومستندات الضمان وطبقًا لنطاق عمله. وأوضح البنك أن التمويل يأتى تأكيدًا على حرص بنك مصر على مواصلة دعم التنمية العمرانية وتمويل المشروعات المختلفة، بما يسهم فى تعزيز الاستثمار ودعم خطط التنمية العمرانية، إلى جانب توفير حلول تمويلية متكاملة تلبى احتياجات العملاء وتدعم توسعاتهم ومشروعاتهم بما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادى والقطاعات المرتبطة بالسوق العقارية المصرية.

.. ويسلم جوائز الفائزين فى الحملة الترويجية لبطاقات الائتمان والخصم المباشر



حفل تسليم الجوائز للفائزين

أعلن البنك الأهلى المصرى عن تسليم الجوائز النقدية للفائزين فى الحملة الترويجية لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر «صيف 2026»، والتى أطلقها البنك خلال شهرى يوليو وأغسطس 2026، والتى تضمنت فرصة للفوز بجوائز نقدية تصل إلى 600 ألف جنيه، وذلك بهدف تشجيع العملاء على زيادة استخدام بطاقات البنك فى معاملاتهم الشرائية داخل مصر وخارجها.

قال كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى، إن تسليم الجوائز للفائزين يأتى تأكيدًا لحرص البنك على تقدير عملائه ومكافأتهم على استخدام بطاقاتهم البنكية، مشيرًا إلى أن الحملة شهدت تفاعلًا من العملاء، بما يعكس تنامى الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية فى المعاملات اليومية، مضيفًا أن البنك يواصل تقديم مبادرات وحملات ترويجية مبتكرة تضيف قيمة حقيقية للعملاء، بالتوازى مع جهوده لدعم التحول الرقمى والشمول المالى، وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وأمانًا.

من جانبها، أكدت هالة حلمى، رئيس مجموعة المنتجات والشمول المالى بالبنك الأهلى المصرى، أن الحملة أتاحت لحاملى بطاقات الائتمان والخصم المباشر من البنك فرصة الاستفادة من الجوائز النقدية عند استخدام بطاقاتهم فى عمليات الشراء خلال فترة الحملة، موضحة أن إختيار الفائزين تم من خلال سحوبات عشوائية وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعى، مضيفة أن البنك يحرص على مواصلة تطوير برامجه وحملاته بما يشجع العملاء على الاستخدام المتزايد للبطاقات البنكية والاستفادة من الخدمات والمزايا المقدمة، بما يدعم نشر ثقافة المدفوعات الإلكترونية وتعزيز الشمول المالى.

وأوضحت «حلمى» أن الحملة شملت اختيار 60 فائزًا على مدار شهرى يوليو وأغسطس 2026، بواقع 30 فائزًا كل شهر، منهم 15 فائزًا من حاملى بطاقات الائتمان و15 فائزًا من حاملى بطاقات الخصم المباشر، وذلك من خلال سحوبات عشوائية تمت وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعى، مؤكدة التزام البنك الأهلى المصرى المستمر، من خلال هذه الحملة، بتقديم عروض وحوافز مبتكرة لعم لائه، بما يسهم فى تعزيز تجربتهم المصرفية وتشجيعهم على الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية، ودعم توجهات الدولة نحو التحول الرقمى والشمول المالى.

«الإسكندرية» يحصد جائزة «أفضل بنك فى خدمات التجزئة المصرفية»

حصد بنك الإسكندرية، التابع لمجموعة «إنتيسا سان باولو» ضمن قطاع البنوك الدولية، جائزة «أفضل بنك فى خدمات التجزئة المصرفية فى مصر» من منصة The Digital Banker العالمية، وذلك ضمن جوائز الابتكار فى الخدمات المصرفية للأفراد فى الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2026.

قال باولو فيفونا، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، الجائزة تعكس نجاح استراتيجيتنا التى تضع العميل فى مقدمة أولوياتنا، وتفانى فرق العمل، وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا والمجتمعات التى نخدمها. وباعتبارنا جزءًا من مجموعة «إنتيسا سان باولو»، سنواصل الاستفادة من خبرات المجموعة الدولية وأفضل ممارساتها، إلى جانب فهمنا العميق للسوق المصرية. وسيظل تركيزنا قائمًا على مواصلة النمو، وتعزيز الإنتاجية والكفاءة، وتقديم تجارب مصرفية متميزة للعملاء، بما يدعم مكانة بنك الإسكندرية كأحد البنوك الدولية الرائدة ذات الجذور المحلية القوية، ونموذجًا للابتكار والنمو المستدام فى القطاع المصرفى المصرى.

وأضاف رامى طه، رئيس قطاع التجزئة المصرفية وإدارة ثروات الأفراد والشمول المالى ونائب الرئيس التنفيذى فى بنك الإسكندرية: «يعكس هذا الإنجاز قوة قطاع البنوك الدولية واستراتيجية بنك الإسكندرية، وقبل كل شيء، قدرة فرق العمل لدينا على تحويل هذه الاستراتيجية إلى قيمة حقيقية وملموسة لعملائنا. ويُعد تقدير وإشادة The Digital Banker، باعتبارها واحدة من المنصات الأكثر ثقة فى مجالات الأخبار والأعمال والأبحاث والجوائز، تأكيدًا حقيقيًا على التزامنا بالتركيز على العملاء وتقديم قيمة حقيقية لهم. وقد واصلنا تطوير خدمات قطاع التجزئة المصرفية لتقديم تجربة أكثر سلاسة، واعتمادًا على الإمكانات الرقمية، ومصممة وفقًا لاحتياجات العملاء المختلفة، من خلال الجمع بين سهولة الحلول الرقمية وخبرة الرأس المال البشرى وقيمة الاستشارات الموثوقة. فتحولنا يركز على إعادة صياغة طريقة تواصلنا وتفاعلنا مع عملائنا عبر جميع نقاط التواصل. كما قمنا بتعزيز قدراتنا فى إدارة الثروات والاستشارات المالية، بما يتيح لنا تقديم حلول أكثر ملاءمة تستجيب للاحتياجات والأهداف المالية المتغيرة لعملائنا». وأود أن أتوجه بخالص التقدير لجميع فرق العمل فى بنك الإسكندرية وقطاع البنوك الدولية، الذين يواصل التزامهم وتعاونهم وتركيزهم على العملاء دفع مسيرة تقدمنا. ونتطلع إلى مواصلة تسريع وتيرة التحول الرقمى، وتعزيز مكانتنا فى خدمات الاستشارات المالية وإدارة الثروات، وترسيخ مكانة البنك كشريك مالى موثوق للعملاء.



وقال البنك إن الجائزة تأتى تقديرًا للأداء القوى للبنك خلال السنة المالية 2025، ونجاحه فى ترجمة استراتيجيته لخدمات التجزئة المصرفية إلى نتائج ملموسة على صعيد النمو والربحية والكفاءة والابتكار وتعزيز تجربة العملاء.

وتعكس الجائزة النهج المتكامل الذى يتبناه بنك الإسكندرية لتعزيز أعمال خدمات التجزئة المصرفية، من خلال بناء علاقات أقوى وأكثر استدامة مع العملاء، وتقديم حلول تلبى احتياجاتهم المتطورة، والاستفادة من التكنولوجيا والبيانات لتطوير منتجات مبتكرة وتحسين التجربة المصرفية. وتتوافق هذه الجهود مع الهوية الجديدة للبنك «مستشارك فى القرار الصح»، والتزامه بتقديم حلول مالية تركز على تحقيق قيمة حقيقية للعملاء، بما يتماشى مع رؤية مجموعة «إنتيسا سان باولو».

ترتكز استراتيجية بنك الإسكندرية لخدمات التجزئة المصرفية على أربعة محاور رئيسية، تشمل التوسع فى قاعدة العملاء، وتسريع نمو محفظة الأعمال، وتعزيز الربحية، وزيادة الإيرادات القائمة على العمولات. وخلال عام 2025، نجح البنك فى تحويل هذه الأولويات إلى نمو قوى ومستدام، مدفوعًا بالتنفيذ المنضبط، وتحسين الإنتاجية، واتخاذ القرارات بالاستناد إلى البيانات من خلال Retail Analytics. حيث ارتفعت أصول الأفراد (شاملة محفظة القروض) إلى 39.19 مليار جنيه، بنمو 17% على أساس سنوى. كما بلغ صافى هامش التشغيل لقطاع الأفراد 8.5 مليار جنيه، محققًا نموًا سنويًا بنسبة 22%. ونجح البنك كذلك فى جذب أكثر من 220 ألف عميل جديد، بزيادة 7% على أساس سنوى، وهو أعلى معدل لجذب العملاء الجدد فى تاريخ البنك. ودعمت هذه النتائج مجموعة من المنتجات المبتكرة التى تركز على احتياجات العملاء، ومن أبرزها حساب ألترا توفير الذى تجاوزت محفظته 16 مليار جنيه، إلى جانب الأداء القوى لقطاعات البطاقات والتأمين البنكى وإدارة الثروات. وتعكس هذه النتائج قدرة بنك الإسكندرية على تحقيق نمو قوى، وتعزيز مكانته وقيمته التنافسية فى سوق خدمات التجزئة المصرفية فى مصر.

وعلاوة على النتائج المالية، ساهم تحسين تجربة العملاء، وتقديم منتجات وحلول مصممة لتلبية احتياجاتهم، والتخطيط التجارى القائم على البيانات، واستمرار جهود التحول الرقمى، فى دعم نمو محفظة الأعمال وتعميق العلاقات مع العملاء وزيادة عدد المنتجات التى يمتلكها كل عميل وتعزيز الربحية. كما تجاوز التحول الرقمى مجرد الانتقال إلى القنوات الإلكترونية، ليؤسس نموذجًا مصرفيًا أكثر ترابطا وسرعة وقدرة على الاستجابة؛ حيث بلغت نسبة العملاء المستخدمين للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول 57% بنهاية العام، فيما تم تنفيذ 89% من عمليات فتح الودائع رقميًا. وطوّر البنك كذلك مركز الاتصالات ليعمل كفرع رقمى متكامل يجمع بين خدمات المبيعات والاستشارات وخدمة العملاء إلى جانب شبكة الفروع، فيما ساهمت أدوات التحليلات المتقدمة ونماذج التنبؤ القائمة على تقنيات التعلم الآلى فى دعم اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة. وأتاحت هذه القدرات للبنك تقديم عوائد تنافسية وحلول مرنة ومصممة وفق احتياجات العملاء، إلى جانب تجربة مصرفية متكاملة عبر مختلف القنوات، مع تعزيز كفاءة العمليات ومستوى تفاعل العملاء.

م.. الآخر



بقلم:

د. محمد عادل

الأزمة مستمرة

لم يعد ارتفاع أسعار الطاقة فى الأسواق العالمية مجرد أزمة تخص الدول المستوردة للغاز والنفط، بل أصبح تهديداً مباشراً لمعدلات التضخم وتكاليف الإنتاج والنمو الاقتصادى، وهو ما يضع البنوك المركزية أمام معادلة صعبة بين احتواء الأسعار والحفاظ على النشاط الاقتصادى.

وتكشف بيانات «كامكو إنفست» عن حجم الضغوط التى تواجه أسواق الغاز الطبيعى، بعدما أدى استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية وتعطل الملاحة عبر مضيق هرمز إلى تقييد إمدادات تمثل نحو ٢٠٪ من المعروض العالمى للغاز الطبيعى المسال.

ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الغاز فى أوروبا بنسبة ٩٠,٦٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦، وتراجعت الواردات العالمية من الغاز الطبيعى المسال بنسبة ٥,٣٪، وسط مخاوف من اشتداد المنافسة على الشحنات مع اقتراب الشتاء.

هذه التطورات لا تبقى محصورة فى أسواق الطاقة، بل تنتقل آثارها إلى تكلفة الكهرباء والنقل والإنتاج والأسمدة والسلع، وتزيد الضغوط على الدول المستوردة التى تجد نفسها مضطرة لتدبير احتياجاتها بأسعار أعلى.

وفى مصر، تأتى هذه التطورات فى توقيت بالغ الحساسية، مع قرار البنك المركزى الأخير فى ٢٩ أكتوبر برفع أسعار الفائدة الأساسية ١٠٠ نقطة أساس، ليصل عائد الإيداع لليلة واحدة إلى ٢٠٪ والإقراض إلى ٢١٪. وجاء القرار، وفقا للبنك المركزى، لمواجهة تصاعد المخاطر الخارجية واحتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على مسار تراجع الأسعار.

ورغم انخفاض التضخم السنوى فى المدن إلى ١٣,٩٪ خلال سبتمبر مقابل ١٤,٥٪ فى أغسطس، فإن التضخم الشهرى ارتفع إلى ١,٣٪ مقابل ٠,١٪، وهو ما يكشف عن أن تراجع المعدل السنوى لا يعنى انتهاء الضغوط على الأسعار.

المشكلة أن رفع الفائدة يستطيع تهدئة الطلب والحد من الضغوط النقدية، لكنه لا يستطيع فتح مضيق هرمز أو زيادة إمدادات الغاز أو منع ارتفاع أسعار السلع عالمياً. كما أن استمرار الفائدة المرتفعة يرفع تكلفة التمويل على الشركات، وقد يؤجل استثمارات ومشروعات تحتاجها الأسواق لزيادة الإنتاج.

المطلوب إذن ألا تتحمل السياسة النقدية وحدها عبء المواجهة.

فالأزمة تحتاج إلى تنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، وتعزيز الإنتاج المحلى، وتأمين مصادر الطاقة، وترشيد الإنفاق، مع حماية الفئات الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار.

الأزمة مستمرة، والتحدى الحقيقى ليس فقط كبح التضخم برفع الفائدة، بل تقليل أسباب انتقال الصدمات العالمية إلى الداخل، حتى لا يدفع المواطن والمنتج معاً فاتورة أزمة لا يملكان السيطرة على أسبابها.

Mpress60@gmail.com

الوفد

الإثنين ٢ نوفمبر ٢٠٢٦
٢٢ جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ
٢٣ بابة ١٧٤٢ق
العدد ١٢٤٠٥
السنة الأربعون

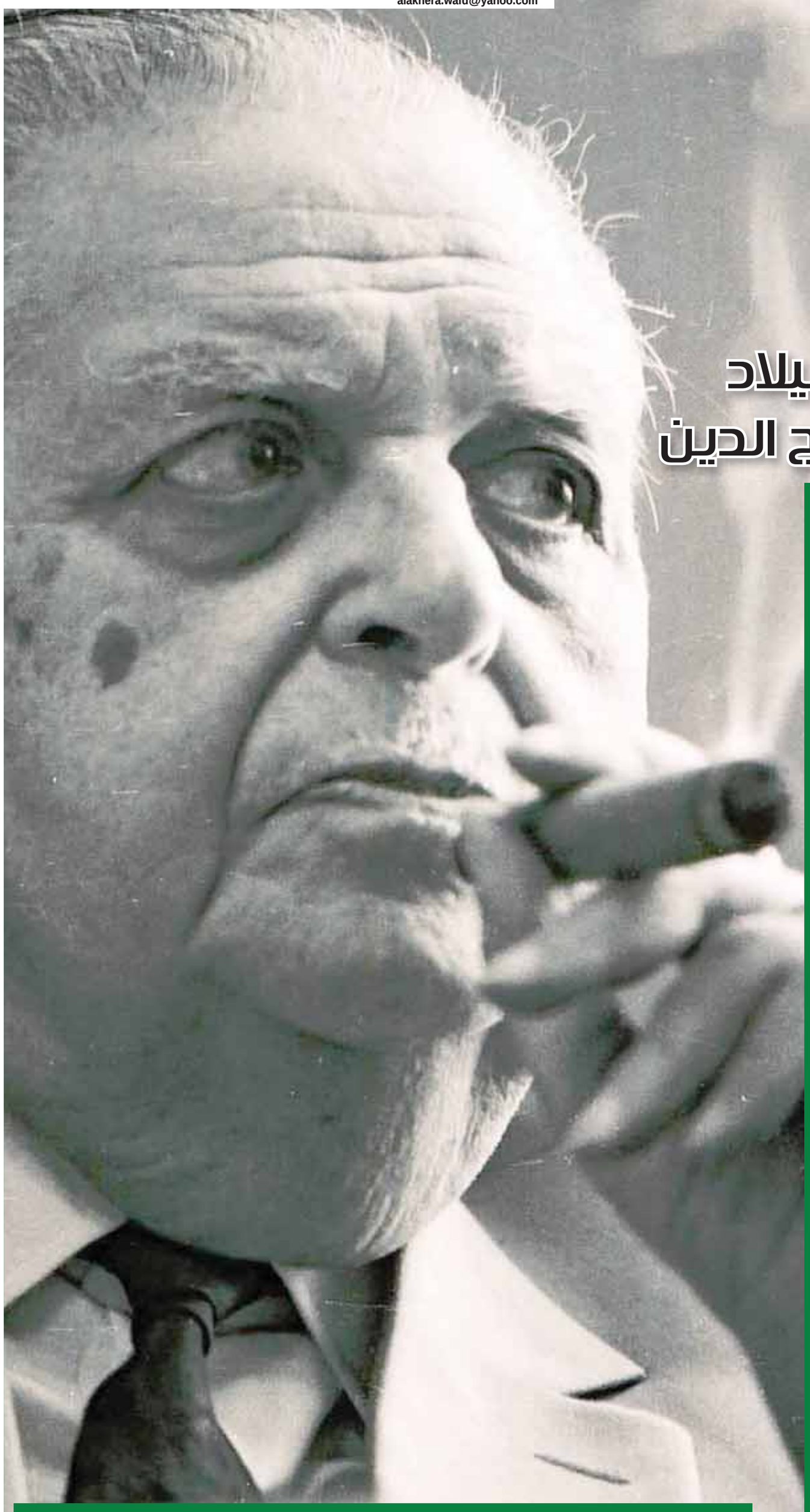
07

لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

alakhera.wafd@yahoo.com

الباشا

اليوم.. الذكرى الـ113 لميلاد زعيم الوفد فؤاد باشا سراج الدين



أعاد الوفد للحياة السياسية بعد ربع قرن من التجميد

تحتفل اليوم مصر كلها وليس حزب الوفد فقط بذكرى ميلاد زعيم الوفد الخالد فؤاد باشا سراج الدين، لا أبالغ إذا قلت إنه أبرز الزعماء السياسيين فى تاريخ مصر الحديث، مع سعد باشا زغلول ومصطفى باشا النحاس والرئيس الراحل أنور السادات.

هذا الرجل مارس العمل السياسى على مدى ما يقرب من ٦٠ عامًا قدم لمصر وليس لحزب الوفد فقط خدمات عظيمة، مازلنا نجنى ثمارها حتى الآن، يكفى أنه من جعل للشرطة عيدًا بقراره التاريخى بمحاربة الإنجليز فى يناير ١٩٥٢.. المفاجأة أنه كان صاحب فكرة مجانية التعليم فى مصر عام ١٩٥٠، خاض معارك ضارية من أجل عودة الوفد للحياة السياسية بعد ربع قرن من التجميد.

نستعرض فى هذا التقرير صفحات مضيئة من تاريخ هذا الزعيم الخالد.

نشأته والمناصب التى تقلدها

ولد فؤاد باشا سراج الدين بقرية الجرايدة بمحافظة كفر الشيخ فى ٢ نوفمبر ١٩١١، التحق بكلية الحقوق وعُين وكيلاً للنائب العام ١٩٣٠، وتم تعيينه بالهيئة الوفدية عام ١٩٣٦، وعُين سكرتيرًا عامًا لحزب الوفد عام ١٩٤٦، تقلد العديد من المناصب الوزارية؛ وزارة الشئون الاجتماعية والزراعة والمالية والداخلية، كان له خدمات جليلة للغاية من خلال تلك المناصب أبرزها:

قانون العمال ١٩٤٣، قانون تنظيم هيئات الشرطة، قانون الكسب غير المشروع، نقل أرصدة الذهب من الولايات المتحدة إلى مصر، فرض الضرائب التصاعدية على كبار الملاك، وكان له دور رئيسى فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

الاعتقال بسبب مواقفه السياسية الشجاعة

عقب حركة يوليو ١٩٥٢ اعتقل فؤاد باشا بسبب مواقفه السياسية الشجاعة عدة مرات فى سبتمبر ١٩٥٢، ويناير ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ وأكتوبر ١٩٦١ وأخيراً فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١.

مفاجأة.. فؤاد باشا ومجانية التعليم

عندما تولى الدكتور طه حسين وزارة التعليم عام ١٩٥٠، كان فؤاد باشا سراج الدين وزيرًا للمالية وعندما اطلع على برنامج الدكتور طه حسين فى تطوير التعليم، اجتمع بالدكتور طه حسين واقترح عليه أن يكون التعليم للجميع فى مصر كالماء والهواء، قال له الدكتور طه حسين: الأمر يحتاج لاعتمادات مالية كبيرة. قال له: أنا على استعداد تام لدعمك ماليًا حتى يتحقق حلم الجميع فى مصر بالتعليم المجانى. كان فؤاد باشا صاحب الفضل فى تحقيق هذا الإنجاز التاريخى الذى استفاد منه الملايين عبر أكثر من ٧٥ عامًا.

مصر أولاً ودائمًا

من يقرأ بعناية تاريخ فؤاد باشا سراج الدين يكتشف أن همه الأول كان مصر وشعبها قبل حزب الوفد الذى انتمى إليه طيلة حياته، وقف بقوة أمام قادة يوليو وأمام «ناصر» و«السادات» و«مبارك» من أجل مصلحة الوطن، تحدى الصعاب، وأعاد الوفد للحياة السياسية عام ١٩٧٨، كاد الأمر يكلفه حياته ولكن مصر كانت فى نصب عينيه، يكفى أنه صاحب قرارات تاريخية وله دور بارز جدًا فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

علاقته بالرئيس الراحل مبارك

العلاقة بين فؤاد باشا سراج الدين والرئيس الراحل مبارك كانت جيدة للغاية، استقبله الرئيس الراحل يوم ٢١ نوفمبر ١٩٨١، عندما خرج من المعتقل مع مجموعة من السياسيين والكتاب.. وبعد فترة قليلة طلب الرئيس مبارك لقاء منفردًا مع الباشا، فى لقاء استمر عدة ساعات؛ حاول فؤاد باشا إقناعه بتطبيق الديمقراطية بشكل كامل واحترام الرأي الآخر، ربما نفذ «مبارك» بعضها ولكن لو استمع لنصائح الباشا كاملة لما وقعت نكسة يناير ٢٠١١.

كيف أعاد فؤاد باشا الوفد للحياة السياسية؟

فى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦، أعلن الرئيس السادات عودة الأحزاب، هذا الأمر لم يكن سهلاً قبل ذلك حدثت مفاوضات غير مباشرة بين السادات وفؤاد باشا سراج الدين عن طريق صديق السادات المقرب محمود أبو وافية، لم تكلل بالنجاح ربما السادات نفسه كان يتهرب من المواعيد المباشرة مع زعيم الوفد.

فى يوم ٢٣ أغسطس ١٩٧٧، أعلن فؤاد باشا سراج الدين من داخل نقابة المحامين عودة الوفد للحياة السياسية، قبل ذلك كان هناك اجتماعات متواصلة بين فؤاد باشا وكافة العائلات الوفدية بجميع المحافظات لكى يعود الوفد بكامل قوته.

خاض فؤاد باشا معارك قانونية ضارية حتى نجح فى عودة الوفد ليكون أقوى الأحزاب المصرية وأنشأ جريدة الوفد فى ثوبها الجديد وصدر العدد الأول يوم ٢٢ مارس ١٩٨٤، برئاسة الراحل الكبير مصطفى شردى.

الوجه الآخر للباشا

خارج الوسط السياسى كان أقرب الأصدقاء لقلب وعقل فؤاد باشا سراج الدين الموسيقار الراحل محمد عبدالوهاب، والعندليب الراحل عبدالحليم حافظ الذى كان حريصًا على زيارة الباشا باستمرار فى قصره بمنطقة جاردن سيتى، حرص الباشا أن يكون فى مقدمة المعزين فى وفاة عبدالحليم فى مارس ١٩٧٧، وجلس بجواره فى سرادق العزاء الموسيقار محمد عبدالوهاب، هذا فضلا عن صداقته القديمة لعميد الأدب العربى الراحل الدكتور طه حسين حتى رحيله فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣.

زعيم المعارضة التاريخى

على مدى ما يقرب من ١٥ عامًا كان فؤاد باشا حريصًا على المؤتمرات الجماهيرية فى مختلف محافظات مصر رغم تقدمه فى السن لكنه كان حريصًا على توجيه النقد اللاذع للحكومة وبمنتهى الجرأة، كان معشوق المصريين بكافة انتماءاتهم، المؤتمرات كانت خير شاهد على مكانة الباشا بين الملايين فى مختلف ربوع مصر.

خاض معارك ضارية مع رموز نظام الرئيس الراحل مبارك مثل: رفعت المحجوب وزكى بدر وغيرهما، الحق يقال كان الباشا موضع احترام كبير من كافة السياسيين، كان الجميع يعلم أنه يريد فقط مصلحة الوطن.

بفضله كانت صحيفة الوفد ومازالت لسان حال المصريين عبر أكثر من ٤٠ عامًا، إنه الزعيم الخالد الذى عشقه المصريون رمز الوفد فى كل زمان ومكان.

الزعيم المتواضع

لم أقابل فؤاد باشا سوى مرة واحدة فى حياتى، لاحظت أنه شديد الهيبة والتواضع الجم، كان يعامل شباب الصحفيين وكأنهم أولاده، زرع فى نفوسنا جميعًا الجرأة والحرية فى الكتابة، كان بحق سندًا لكافة صحفيى الوفد، كان بحق جامعة تخرج فيها عشرات الصحفيين منذ ثمانينيات القرن الماضى.

أمجد مصباح

60 عامًا من العمل السياسى فى خدمة مصر وشعبها

غيَّر وجه الحياة فى مصر فى أربعينيات القرن الماضى

قرار تاريخى بمحاربة الإنجليز فى 25 يناير 52 .. كان له دور بارز فى إلغاء معاهدة 36



تهنئة لأعضاء الهيئة العليا



يتقدم النائب
المهندس حازم الجندى
عضو مجلس الشيوخ

بخالص التهنئة القلبية إلى الدكتور السيد البدوي شحاتة، رئيس حزب الوفد

بمناسبة نجاح انتخابات الهيئة العليا، كما يهنئ زملاءه الفائزين بعضوية الهيئة العليا، متمنيًا لهم التوفيق في حمل هذه المسؤولية الوطنية والحزبية، وأن تكون هذه المرحلة بداية جديدة لاستعادة أمجاد بيت الأمة، وتعزيز وحدة صفوفه، والعمل معًا من أجل مستقبل يليق بتاريخ الوفد العريق.

الوفد ضمير الأمة


فؤاد بدراوى


ياسر الهضيبى


أحمد أنيس سراج الدين


حاتم رسلان


عبد العظيم الباسل


لميس السقعان


محمد عبد العليم داود


حسين منصور


محمد الزاهد


إيهاب عبد العظيم


مدنى حزين


عادل التونى


هانى أباظة


سمر عاطف


محمد فؤاد عبد المجيد


السيد الصاوى

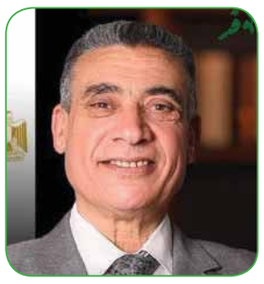

طارق عبد العزيز


كاظم فاضل


محمد جاد


انور بهادر

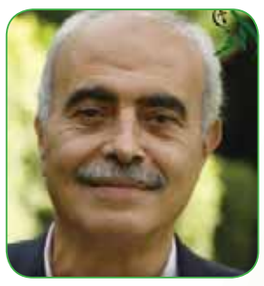

ياسر حسان


محمد عبد الجواد فايد


هاجر عز


حمادة بكر


مصطفى رسلان


محمد السنباطى


محمد عبده


ياسر قورة


محمد حلمى سويلم


محمد الشريف


خالد قنديل


أمل رمزى


مارجريت عازر


عمرو عبد الباقى


إبراهيم المليجى


محمد عبد الجواد صديق


محمد مبروك


جمال شحاتة

محمد مختار صميدة

إبراهيم صالح

أمير العبد

هشام عثمان

نشوى الشريف

محمد شعيشع

محمد الفقى

جويس سمعان

إبراهيم الشريف

أحمد حماد

الفائزون فى سكرتارية الهيئة الوفدية

علاء شوالى

أشرف منصور

عرفات حشيش

أحمد سامح

محمود النحاس

سيد طه

صفوت لطفى

طبع بمطابع الأخبار